د. أمل جمّال (*)

الإثنو- جمهورانية، التوسع الامبريالي وحل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني

«بالدم والنار سقطت يهودا
بالدم والنار ستقوم يهودا»
[يعقوب كاهان]

يشكل موضوع البناء الاستيطاني منذ عقد وأكثر، أحد أكثر الأسئلة تداولا في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، إذ يتساءل المهتمون باستغراب: كيف ما زالت إسرائيل توسّع وتبني المستوطنات على الرغم من كل الاتفاقيات بينها وبين الجانب الفلسطيني، وعلى الرغم من التوقعات المعلنة عن إقامة دولة فلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧؟ وكيف يمكنها أن تقوم بذلك خصوصا خلال فترة العملية السلمية؟ وللإجابة عن هذا السؤال لا بد من أن نجيب عن سؤال آخر لا يقل أهمية ويرتبط به بشكل كبير وهو: ما هي العلاقة بين المستوطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة و«الطلائعيين الصهاينة» من فترة ما قبل ١٩٤٨، وهل يتم النظر إلى المستوطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة بوصفهم عبئًا أم بوصفهم مصدر قوة كما يُنظر عادة إلى الطلائعيين في الخطاب الإسرائيلي السائد؟ يشار هنا إلى انه على الرغم من تجنب الأدبيات الإسرائيلية الخوض مباشرة في هذه المقارنة، فإن ما كتب عن الموضوع بشكل غير مباشر يعكس آراء ومواقف متباينة داخل الجمهور الإسرائيلي (Tzur, 2008)، وفيما ترى بعض الجهات، خاصة تلك المحسوبة على اليسار الإسرائيلي، في توسيع المستوطنات مشكلة وترى في المستوطنين عبئاً (Zertal and Eldar, 2007)، بل تعتبرهم أحيانا «مجرمين» يخرقون القانون ويستغلون موارد الدولة لمصلحتهم الخاصة، ويميز الكثيرون من المفكرين الاسرائيليين الليبراليين بين المستوطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة وبين «الطلائعيين» من فترة ما قبل ١٩٤٨، ويعزون هذا التمييز إلى قواعد أخلاقية وعملية.

(*) أستاذ العلوم السياسية- جامعة تل أبيب.

هذا وقد بدأ يساريون ومنظمات لحقوق الإنسان بتزويد معلومات منتظمة عن حجم التوسع الاستيطاني وطبيعته، خصوصا بعد التوقيع على اتفاق أوسلو بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية (Be'Tzelem, 2002). ولقد بدأ التوسع الاستيطاني يبدو كعقبة أمام السلام وكعبء يجب إزالته كي تتحقق معاهدة السلام على أرض الواقع.

إلا أن الواقع ومعه الأغلبية الاسرائيلية وتلاشي اليسار الاسرائيلي يعكس غير ذلك. تستمر إسرائيل بموافقة فعلية من قبل أغلبية قياداتها السياسية والعسكرية والدينية، وبموافقة ضمنية لنخبها الثقافية المهيمنة، بتوسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية وذلك على الرغم من الاتفاقيات التي وقعتها مع الجانب الفلسطيني، وعلى الرغم من فهم الطرفين أن الأراضي التي يتم البناء فيها ستكون جزءاً من الدولة الفلسطينية المستقبلية.

وتشير المعطيات والأدلـة المختلفة ليس فقط إلى أن عدد المستوطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة قد تضاعف منذ اتفاق أوسلو في ١٩٩٣، بل أيضاً إلى أن عدد المستوطنات اليهودية نما بسرعة، وأن مساحة الأراضي التي حصلت عليها المستوطنات تضاعفت عدة مرات (Be'Tzelem, 2002). فيما يبقى تباين المواقف تجاه عملية التوسيع أو اختلافها بين أجهزة الدولة المختلفة، كتلك التي نسمع عنها بين الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع، وخصوصاً وحدة المستوطنات، تبقى خلافات تكتيكية وليست إستراتيجية، إذ يكفينا النظر الى الائتمان المُعطى للكيرن كاييمت ووحدة الاستيطان في وزارة الزراعة ووحدة الاستيطان في وزارة الدفاع وفي وزارة الاستيعاب كي نستوعب شبكة المؤسسات المركبة التي تعزز وتحمي السيطرة اليهودية على الأرض في مجمل المناطق الواقعة تحت نفوذ جهاز السيطرة الإسرائيلي (Kimmerling, 1993). إنه لمن غير الممكن ان يكون التوسع الإقليمي عبئاً أمنياً في الوقت الذي يتم فيه تنفيذه والترويج له من قِبل هذا العدد الكبير من أجهزة الدولة، وكذلك دعمه عن طريق مؤسسات مدنية مختلفة ذات هوية قومية- إثنية واضحة.

I

تدّعي هذه الورقة أن عملية التوسع السكاني والإقليمي هذه لا تحصل رغماً عن الدولة بل بسبب الدولة أساساً، ما يعني أن توسع الاستيطان لا يشكل فشلاً عرضياً، بل جزء لا يتجزأ من منطق الدولة الإسرائيلية الذي يتأسس على أن استيطان الأرض - كل الأرض - هو قيمة جوهرية متجسدة في منطق حق اليهود على أرض إسرائيل؛ وهي تشكّل أحد الاعتقادات الأساسية في الفكر السياسي الصهيوني الذي يؤسس مشروع بناء الأمة والدولة الحديثة على أساس الصلة الجوهرية بين المستوطن- المواطن- الجندي.

وتدّعي الورقة أن التقسيم التحليلي المبني على التقسيم القانوني والسياسي الذي يفترضه نظام السيطرة الإسرائيلي بين حيّز الداخل الإسرائيلي وحيّز المناطق التي أحتلت بعد العام ١٩٦٧ - نموذج الحيزين- يتغاضى عن أحد المقومات الأساسية للفكر السياسي الإسرائيلي، وهو تطبيع الحياة اليهودية على أكبر رقعة من الأرض من خلال التطور المرحلي وتقطيع التواجد الفلسطيني وتفكيكه بآليات تتلاءم مع الواقع السياسي والقانوني المتاح. من هنا تفرّق الورقة بين تحليل رأسي- عامودي للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية وهذا التحليل يفرض نموذج الحيزين الجغرافيين، الذي يفصل بين إسرائيل كحيز طبيعي والأراضي المحتلة كحيز استثنائي مؤقت، وبين تحليل أفقي يفرض مستويين من التواجد، واحد يهودي طبيعي ومتواصل وسريع وواحد عربي- فلسطيني غير طبيعي ومتقطع وبطيء وذلك في كل مناطق السيطرة الإسرائيلية بما في ذلك الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧. لا شك أن إسرائيل الرسمية تستعمل الفرق بين الحيزين وتعزز من خلال خطاب المحادثات الفرق بينهما وبذلك تعطي الشرعية لتحليل مبني على النموذج المزدوج. إلا أن الواقع المهيمن بعد عقود على الاحتلال في العام ١٩٦٧ يشير إلى أن نموذج المجالين الأفقيين، واحد مبني على الآخر هو أدق ويستطيع تصوير أوجه التشابه بين أنماط الاستيطان في الجليل والنقب وأنماطها في الضفة العربية بشكل دقيق أكثر، وله منطق واحد ينعكس من خلال فضيلة تحرير الأرض بالمفهوم التوراتي (غؤولات هكاركع) بواسطة المزج بين المواطنة والاستيطان والعسكرة، كما هو مألوف في الفكر السياسي الجمهوراني، خصوصاً ذي النزعة الإثنية، كما هو الحال في الفكر الصهيوني في إسرائيل.

لقد عزّز المشروع الصهيوني منذ تأسيسه وحتى اليوم، وكذلك دولة إسرائيل منذ العام ١٩٤٨، التوسعَ الإقليمي من حيث كونه مبدأ أساسياً وسبب وجود. وتم تمجيد سلب الأرض من الفلسطينيين - بمن فيهم أولئك الذين أصبحوا مواطنين في الدولة - وتحويله إلى قيمة مركزية مرتبطة بالعقيدة اليهودية(Gordon, 2008). إن القصص عن المبادرين من الحيز الخاص أو العام ممن «حرروا» الأرض من مالكيها العرب ومكّنوا

العسكرتاريا الاسرائيلي: مكون هوياتي راسخ.

اليهود من استيطانها تشكّل واحدة من الأساطير الرئيسية «للمعجزة» اليهودية في التاريخ الحديث (Zurbavel, 1995; Morris, 1994). ويتكثف تمجيد استيطان الأرض عند اقترانه بنكهة عسكرية، كما هو الأمر في حالة أريئيل شارون، الذي يجسد أفضل مثال لتراث المستوطن- المواطن- الجندي (Kimmerling, 2003; Gordon, 2008).

وعلى هذا، ترى هذه الورقة أن الطابع الإثنو- جمهوراني للنظام الصهيوني الإسرائيلي يوفّر أفضل تفسير لهذه السياسة التوسعية، التي ما زالت تعتبر بصورة رسمية وغير رسمية، وعلى نحو مباشر وغير مباشر، فضيلة أساسية في الفكر السياسي الاسرائيلي. ان المنطق الإثنو- جمهوراني هو الذي يحفز التوسع الإقليمي، الذي يفتّت الوجود الفلسطيني ويستعمل القوة المفرطة من أجل تفكيك الروابط التاريخية والثقافية التي تربط الفلسطينيين بوطنهم. ان المنطق الإثنو- جمهوراني هو الذي يجرف نحو الاتجاه الامبريالي، ويؤدي بالتالي إلى ما أطلق عليه غيرشوم غوريمبيرغ الإمبراطورية العرضية، وما سماه نور مصالحة إسرائيل الامبريالية (Goremberg, 2006; Masalha, 2000). ان الخطاب الإثنو- جمهوراني هو الذي يشرعن الجهود العسكرية التي يتم حشدها من أجل تمكين اليهود القوميين المتطرفين من خطف سيادة الدولة وممارستها من أجل فرض حكم الإرهاب على مئات الآلاف من الفلسطينيين وكشف حياتهم لعنف ضارٍ (Haklai, 2007).

ونحن نجادل هنا بأن المنطق الإثنو- جمهوراني من فترة ما بعد العام ١٩٦٧ لا يختلف عن المنطق الذي تم تطبيقه قبل العام ١٩٤٨، وفي الفترة الواقعة بين «الاستقلال الإسرائيلي» والعام ١٩٦٧. وعلى الرغم من أن هذا التحقيب قد يكون مهماً لفهم بعض التغييرات في الحركة الصهيونية قبل العام ١٩٤٨ وسياسات الدولة الإسرائيلية بعد الاستقلال، فليس له أهمية تذكر لفهم السياسات الإقليمية والاستيطانية التي سيطرت عليها. على المرء أن يكون حذراً من الوقوع في فخ التحقيب الذي يتم استخدامه من أجل ترسيم تغيير وهمي، وتعزيز السياسة الإمبريالية في تفتيت فلسطين والفلسطينيين داخل مناطق إقليمية ومجتمعات محلية مختلفة يتوجب التعامل معها وتقديم الحلول لها بأشكال مختلفة. إن هذا الجمع بين التفتيت الإقليمي والمؤقتية لهو عنصر أساسي جداً في المنطق الامبريالي وصورة طبق الأصل للخطاب الإثنو- جمهوراني. صحيح أن وكيل التوسع الإقليمي أو نعوته قد تغيرت في بعض الأحيان – من الرواد والطلائعيين إلى المستوطنين – ومن الصحيح ربما أنه قد تم استبدال الوسائل المستخدمة بأخرى، لكن الدافع الكامن كان ولا يزال المسعى الإثنو- جمهوراني، الذي يمزج استيطان الأرض والنزعة العسكرية

الإثنية- القومية والتمجيد الديني والتفكير الاستراتيجي. ويعتبر الجمع بين هذه المكونات فضيلة توفر محرك التوسع الإقليمي وتمده بمنطق الشرعية اللازم له. انه المنطق الإثنو- جمهوراني الذي يدفع جهاز التوسع الامبريالي للدولة بشكل أدى إلى تشريد الفلسطينيين من الفضاء والمكان والزمان والتاريخ، والى تعريض حياتهم للاستخدام العشوائي للعنف المفرط.

وتستخدم إسرائيل لهذا الغرض مختلف الخطابات والوسائل، ومن بينها المزج بين الخوف الوجودي وعقلية حالة الطوارئ النفسية والمنطق الأمني. إن هذا المزج محفور عادة في تاريخ الشعب اليهودي، إلى جانب منطق ديني- قومي من جهة ومواطنة إثنية- جمهورانية تفرق بين المواطنين اليهود والعرب وبين المواطنين والفلسطينيين الغرباء من جهة أخرى. إن الثقافة العسكرية، المهيمنة في الوعي الإسرائيلي كما يشرح بن-اليعازر (Ben Eliezer, 2007)، تسهل إقامة مجالين هرميين للحياة؛ الأول يهودي، وهو طبيعي وذو رتابة، حيث المواطنة إثنية- جمهورانية وظروف الحياة طبيعية أو داخل عملية تطبيع مستمرة؛ والثاني فلسطيني، وهو غير طبيعي ومجزأ، حيث الحياة الفلسطينية في حالة تغير مستمرة وحيث الفلسطينيون مشردون ومحاصرون، وحيث المواطنة جوفاء في بعض الحالات، وممنوعة في أحيان أخرى (Jamal, 2010). وعلى ذلك، يجب الانتباه إلى التوازن بين الجهود الإسرائيلية لخلق الانطباع بأن الاحتلال مؤقت، وبين تعديها المستمر والتدرجي على المناطق والأراضي الفلسطينية أينما كانت. علاوة على ذلك، يجب الانتباه إلى التمييز بين محاولة تصوير الاحتلال كخارجي من ناحية إسرائيل ولا يضر بنظامها الديمقراطي وبين حالة الفلسطينيين المختلفة، سواء أكانوا مواطنين أم لا، بالمقارنة مع اليهود الذين يعتبرون أنفسهم «أسياد الأرض».

يجابه نموذج المجالين الأفقي المطروح هنا النماذج المقدمة مؤخراً من قبل باحثين إسرائيليين نقديين مثل بيلد وشافير أو غرينبرغ أو أزولاي وأوفير، ممن يستخدمون نموذج الحيزين لشرح الفرق بين النظام السياسي الإسرائيلي داخل الخط الأخضر مقابل نظام السيطرة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (Grinberg, 2008; Azou-lay and Ophir, 2008; Shafir and Peled, 2002). النماذج المزدوجة التي تميز بين إسرائيل كدولة ديمقراطية والأراضي الفلسطينية المحتلة كنظام استعماري غير- ديمقراطي، تتغاضى عن الصلة البنيوية بين المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبقية المجتمع اليهودي الإسرائيلي، وذلك استنادا إلى مواطنة فاضلة تقوم على أساس الانتماء الجماعي والتي يتم تنفيذها من قِبل مستوطنين مقاتلين يشكلون نسخة معدلة عن الطلائعيين اليهود ما قبل العام ١٩٤٨، وبعض طلائعيي الاستيطان في الجليل والنقب بعد العام ١٩٤٨ وحتى اليوم. علاوة على ذلك، تقلل هذه النماذج من أهمية أوجه الشبه بين سياسات التخطيط والأرض التي تطبقها إسرائيل تجاه الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتجاه المواطنين الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل (Jamal, 2008; Jamal, 2010). النماذج المزدوجة، التي تبقى على أية حال شديدة النقد للسياسات الاستيطانية الإسرائيلية، لا تزال تقبل الفرق البنيوي بين إسرائيل ككيان مستقل والأراضي الفلسطينية المحتلة كامتداد استعماري، وبالتالي فإنها تضفي الشرعية بصورة غير مباشرة على تفتيت الفلسطينيين ووطنهم إلى مكونات متغايرة وغير متصلة دائماً. وفي الحقيقة، لقد استوحت هذه النماذج المزدوجة من نماذج حل الدولتين التي تسيطر على الخطاب السياسي في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني في العقود الأخيرة.

تتمثل الأطروحة التي تدافع عنها هذه الورقة في إعادة التأكيد على الادعاء الذي صاغه فايتسمان والذي يفيد بأن هناك حاجة إلى إمعان النظر في الجمع بين نظم الرقابة الأفقية والرأسية وبين أساليب التجزئة، والواقع خلف سياسات التجزئة الإقليمية الأفقية التي يقوم بها نظام الاحتلال، والذي يفرغ الوجود الفلسطيني بكل أشكاله وأماكن تواجده، ويقيم شبكات من الاستمرارية اليهودية، والذي يتجلى في مستويين من البنى التحتية للمياه والكهرباء وشبكات الطرق وغيرها ممن تخدم الشعبين (Weitzman, 2007). ان نموذج المجالين الأفقي المطروح هنا لا يأتي لتفكيك صحة التحليل الذي قدمه باحثو النماذج المزدوجة الرأسية، أو الباحثون النقديون الآخرون، بل ليسلط الأضواء على المنطق من وراء التوسع الإقليمي من حيث كونه سياسة استيطانية تحول الفرق البنيوي بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة إلى أداة للسيطرة والمراقبة فقط، والتي تتمثل مهمتها الرئيسية في جعل المزيد من التوسع ممكناً، وفي الوقت نفسه، جعل الحياة اليهودية طبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي المواقع الاستيطانية في المناطق العربية وعلى الأراضي العربية المصادرة داخل إسرائيل.

يكمّل نموذج المجالين الأفقي المطروح هنا ادعاء قديماً أدلى به بنفنستي يمكن تلخيصه بمفهوم «جمهورية شعب الأسياد» («Her-renvolk Republic») الذي يستخدمه، والذي يشير إلى أن المفتاح الرئيس لفهم نظام السيطرة الإسرائيلي - داخل الخط الأخضر

ان احتراس إسرائيل الأبدي والذي يستند إلى التاريخ اليهودي، وإلى رفض العرب للوجود اليهودي في المنطقة العربية، يؤدي إلى تمدد المنطق التوسعي بغية احتواء التهديدات قبل أن تحتوي الدولة. من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن استخدام القوة والتوسع الإقليمي يمثلان شرطاً أساسياً لضمان الحرية اليهودية والحرية والأمن (Gavison, 2002). وبعبارة أخرى، الصهيونية هي أيديولوجية إثنو- جمهورانية تضع أسباب الدولة فوق حقوق الأفراد وحرياتهم.

وما وراءه – ليس المزج بين السيطرة الإقليمية وبنى السلطة، وإنما الفلسطنة (Palestinianness) وطرق التحكم والتسلط عليهم (Benvenisti, 1987). إنه منطق «الشعب المختار» العائد إلى وطنه التاريخي الذي وُعد به وإلى حقه الإلهي بإعادة تهويده لدى تواجد «الدخلاء» التاريخيين فيه، والذين حدث و«احتلوا» قطعة من الأرض التي رُهنت أبدياً لشعب آخر، متبعاً بذلك القول التوراتي «**ما أحسن خيامك يا يعقوب، مساكنك يا إسرائيل**» (**عدد ٢٤، ٥**).

على الرغم من أن هذه الورقة قد تختلف مع بعض ادعاءات بنفنستي، فإنها تتفق معه على أنه عند النظر إلى سياسات الاستيطان الإسرائيلية، فإنه لا يمكن قبول التمييز بين فترة ما قبل العام ١٩٦٧ وفترة ما بعد العام ١٩٦٧. ان منطق «جمهورية شعب الأسياد» لهو جوهري بالنسبة لكامل الاستعمار الإقليمي للأراضي الفلسطينية ويقوم على مبادئ الشرعنة نفسها، ويستخدم الوسائل نفسها، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة وبمظاهر خطابية مختلفة. وليس من باب الصدفة أن الذين يحركون النزعة الاستيطانية ويقومون عليها في العقود الأربعة الأخيرة هم من اليهود المتدينين– القوميين الذين يؤكدون فوقية الشعب اليهودي على محيطه العربي بشكل عنصري. ان منح بعض الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية لم ينقذهم من الوقوع تحت سياسات مصادرة واسعة، وسياسات العزل الاجتماعي والتفتيت، وسياسات السيطرة السياسية ونزع الشرعية وسياسات العنف الوحشي (Lusctick, 1980). إن نظرة سريعة إلى الأراضي وإلى سياسات التخطيط التي تقوم بها الدولة في الجليل توضح الجهود المبذولة – والتي لا تنجح دائماً – لتفكيك الوجود الفلسطيني وفرض سياسة تهويد من أجل استيطان الأرض وجعل سكانها الفلسطينيين «غرباء» في أماكن سكناهم، الشيء الذي لا يختلف بشكل مبدئي عن السياسات المتبعة في الضفة الغربية (بشير، ٢٠٠٤).

ان احتراس إسرائيل الأبدي والذي يستند إلى التاريخ اليهودي، وإلى رفض العرب للوجود اليهودي في المنطقة العربية، يؤدي إلى تمدد المنطق التوسعي بغية احتواء التهديدات قبل أن تحتوي الدولة. من وجهة النظر الإسرائيلية، فإن استخدام القوة والتوسع الإقليمي يمثلان شرطاً أساسياً لضمان الحرية اليهودية والحرية والأمن (Gavison, 2002). وبعبارة أخرى، الصهيونية هي أيديولوجية إثنو- جمهورانية تضع أسباب الدولة فوق حقوق الأفراد وحرياتهم. وهذا لا يعني بالضرورة أن التحرر – الاقتصادي والسياسي – لا يمكن أن يتحقق. وعلى الرغم من ذلك، فإنهما لا يحلان محل «منطق الدولة»، الذي يتم الحفاظ عليه من قبل أجهزة الدولة، والذي لا يمكن أن يكون انتقائياً وجزئياً حتى لا يتصادم مع السابق. اللبرلة الاقتصادية لا يؤدي إلى تآكل الأيديولوجية الإثنو- جمهورانية، وإنما يمكنه أن يغذيها ويوفر لها القوة الاقتصادية والستار الأيديولوجي الذي تحتاجه لتتحول إلى واقع. بكلمات أخرى، فإن القيم الإثنو- جمهورانية، فضيلة الاستيطان والتوسع، تظل راسخة في منطق الدولة الإسرائيلية، على الرغم من التحرر الاقتصادي وعولمة الاقتصاد الإسرائيلي. الإثنو- جمهورانية تتسامح مع بعض التحرر، وخاصة في المجال الاقتصادي، الذي تنظر إليه باعتباره القوة الدافعة والمشرعنة التي لا تشكل تهديداً لها، بل تغذيها بطاقات جديدة وتدمجها في النظام العالمي للدول المستنيرة والمتطورة.

ووفقا لهذا الادعاء، فإن السياسة الحاكمة، والسعي الحثيث للسلطة في إسرائيل اليوم لا تزالان صاحبة الأولوية بالمقارنة مع المصالح الفردية والأخلاق الخاصة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالعلاقة مع المحيط الفلسطيني، داخل الخط الأخضر وخارجه. إن فهم سياسات الاستيطان والتوسع الإسرائيلي المستمر يتطلبان جواباً أعمق من الذي توفره النظرة الى السلوك الانتهازي للمستوطنين وتلاعباتهم السياسية. سياسة الاستيطان والتوسع الإقليمي في حاجة إلى فهم أعمق مربوط بالمنطق الأساسي للقيم الصهيونية ومنطق الدولة الإسرائيلية، ويتجاوز جشع مجموعة من المستوطنين العنيفين والمجرمين.

II

يثبت الكشف التاريخي والنظري للفكر الجمهوراني وجود تراثات ومشارب جمهورانية مختلفة غير متوافقة دائما. إن الآراء التي يمثلها بوكوك (١٩٧٥) وسكينر (١٩٩٨) وأولدفيلد (١٩٩٠) وفيرولي (١٩٩٨) وبيتيت (١٩٩٧) وغيرهم تثبت الاختلافات في المفاهيم الرئيسة للتراث الجمهوراني. ليس هذا هو المكان المناسب للخوض في هذا النقاش النظري. ومع ذلك، هناك اتفاق واسع النطاق على أنه من الممكن أن تكون الجمهورانية ديمقراطية بالقدر نفسه الذي يمكن أن تكون فيه غير ديمقراطية. هذه الازدواجية في مفهوم الجمهورانية مرتبطة بشكل عميق بتراث المواطن- الجندي التاريخي (Snyder, 1999). لقد أكد كل من مكيافيلي وروسو على مركزية الجندي- المواطن، عن طريق إبراز العلاقة المهمة بين الاستقلالية والخدمة العسكرية، والمشاركة والالتزام العسكري، وطريقة الحياة الجمهورانية والمشاركة في الحرب. وكما يقول أولدفيلد «إذا لم يجعل الجمهوراني التوسع والحرب هدفه الرئيسي، فيمكن توقع واحدة من نتيجتين: إما أن تقتصر طموحات وعدوانية المواطنين على المجال البيتي، وإما أن الكسل المخنث سيزحف على المدينة بحيث أنه عندما ينشأ خطر، سيجد الجمهوراني أنه من المستحيل حماية نفسه (Oldfield, 1990: 41).

وبعبارة أخرى، أنشأ المفكرون الجمهورانيون علاقة عميقة بين الجمهورانية والأمن، تنطوي الفضيلة الجمهورانية على التزام المواطنين بالتضحية بحياتهم عند محاربتهم من أجل طريقتهم في الحياة. صحيح أن هذا الالتزام بأسلوب للحياة لا يجسد ما يدعوه فاينمان «المواطنة المعسكرة» أو طريقة حياة معادية للديمقراطية (Feinman, 2000). ومن الصحيح أيضا أنه لا يمكن تأسيس الجمهورية على الثقافة العسكرية والتوسعية فقط. كما يقول روسو «إن القوة الهجومية غير متوافقة مع شكل [جمهوراني] للحكم. إن من يريد الحرية يجب ألا يرغب في الغزو كذلك» (Rousseau, 1985: 80).

لا يمكن للمرء أن يتجاهل الأبعاد العسكرية والتوسعية المتجسدة بالمسعى الجمهوراني للدفاع عن طريقة حياة تحفل بمزج المواطنة والجندية، كضدين موحدين يعتمدان بعضهما على بعض. خلال مناقشته لمعنى الجمهوراني في مؤلف الخطاب (Discourse) لمكيافيللي، يشير بوكوك إلى ازدواجية عملية جتمعة المواطن الجمهوراني، بتأسيسها على الانضباط العسكري والدين المدني.

الحرب: طريق حياة في إسرائيل.

وفي تلخيص لهذا النموذج من المواطنة يقول بوكوك:

«يعتبر الرجل العامي من حيث كونه مواطناً رومانياً أقل من أن يكون شخصاً يؤدي دوراً معيناً في نظام صنع- القرار، فهو في الأدق شخص مُعد من قِبل الدين المدني والانضباط العسكري لتكريس نفسه للوطن ونقل هذه الروح للشؤون المدنية، حتى يتوافق النموذج المزدوج الذي يدمج بين المبتكر المكيافيلي الذي يؤكد على الفضيلة والمواطن الأرسطي المتنبه للصالح العام» (Pocock, 1975: 203).

تشير هذه الازدواجية إلى مركزية الجمع بين الانضباط العسكري والدين المدني من خلال ضمان مساهمة المواطن للصالح العام. والى جانب ذلك، يقول أولدفيلد لدى معالجته لفكر مكيافيلي السياسي بأن «أمن الجمهورية . . . وإمكانية الفضيلة المدنية، تعتمدان على سياسة التوسع . . كل المدن لها أعداء وتعيش في مجال الثروة. الروح الدفاعية قد تعرض الواحدة منها إلى خطر أكبر بالمقارنة مع محاولاتها الجريئة للامساك بزمام المبادرة والتوسع» (Oldfield, 1990: 40). يقول بوكوك في السياق نفسه بأن «الانضباط العسكري يعلم المرء ان يصبح مواطناً وان يبدي فضيلة مدنية» (Pocock, 1975: 201). ويتابع قائلاً انه «يمكن للجمهورية بنفسها أن تكون صاحبة فضيلة أخلاقياً ومدنياً، فقط إذا ما كان الأسد والثعلب، والإنسان والحيوان، في علاقاتها مع الشعوب الأخرى» (٢١٣). وعلى ذلك فهو يضيف «تقتصر عدالة الجمهورانية عليها نفسها. أما بالنسبة للآخرين، فيمكنها إبداء فضيلة عسكرية فقط، وذلك فقط إلى الحد الذي يمكنها القيام بذلك، إذا ما أمكنها الحفاظ على الفضيلة المدنية داخلياً» (٤٣). على كل حال، وكما سنرى لاحقاً، لا يمكن لحرية الأمة الجمهورانية والفضيلة المدنية الداخلية تجنب عسكرة المجتمع وتآكل الترتيبات الإجرائية اللازمة للديمقراطية.

«يعتبر الرجل العامي من حيث كونه مواطناً رومانياً أقل من أن يكون شخصاً يؤدي دوراً معيناً في نظام صنع- القرار، فهو في الأدق شخص مُعد من قِبل الدين المدني والانضباط العسكري لتكريس نفسه للوطن ونقل هذه الروح للشؤون المدنية، حتى يتوافق النموذج المزدوج الذي يدمج بين المبتكر المكيافيلي الذي يؤكد على الفضيلة والمواطن الأرسطي المتنبه للصالح العام» **(Pocock, 1975: 203).**

تصف دراسة أليس كونكلين للإمبراطورية الفرنسية في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كيفية ارتباط الأيديولوجية الجمهورانية بالسياسات الاستعمارية، أو حتى تشكّيلها لها (Conklin, 1997). لقد تم نقل مركزية الفضيلة الجمهورانية إلى المستعمرات، حيث تم إخضاع الشعوب المستعمَرة لعملية تمدن (civilizing process) تسعى لتصنيع مواطنين جدد ملتزمين للإمبراطورية. وتعتبر هذه العملية جزءاً من تحرير المستعمرات من عصر الظلام والإتيان بهم إلى تاريخ الجمهورانية المتنور. فيرولي يبرز مركزية التفكير الجمهوراني في إقامة مجتمع سياسي يقوم على طريقة حياة مشتركة وعلى الوفاء لها. ويقول إن «للوطنية الجمهورانية بعداً ثقافياً بالتأكيد، ولكنها في المقام الأول رغبة سياسية تقوم على تجربة المواطنة، وليس على العناصر الما قبل- سياسية المشتركة المستمدة من الولادة في المنطقة نفسها، ومن الانتماء إلى عرق واحد، ومن تكلم اللغة نفسها، ومن عبادة الآلهة نفسها، ومن امتلاك التقاليد نفسها» (Viroli, 1998:190).

على الرغم مما يقوله Viroli (١٩٩٨)، فإن الجمهورانية تستطيع الاستفادة من جميع المركبات المذكورة أعلاه. يمكن للجمهورانية العيش بشكل جيد مع العناصر الما قبل- سياسية المشتركة للأمة، مثل الإثنية أو الوطنية أو كليهما. عند النظر إلى التراث الجمهوراني لا يمكننا إلا ملاءمة ما قالته **يولي تامير** في كتابها الليبرالية القومية (١٩٩٣) والتحدث عن «الجمهورانية القومية» أو كما في مناقشتنا التالية الإثنو- جمهورانية، التي تؤسس الجمهورية بالاستناد إلى طريقة حياة إثنية، وتحويل حمايتها إلى فضيلة.

إن مفهوم الإثنو- جمهورانية، والذي صيغ لأول مرة من قبل بيلد، يوضح اقتران الفضائل الجمهورانية مع الهوية الإثنية (Peled، ١٩٩٢). إن الجمهورانية هي التي تقيم حدوداً إثنية تحدد الفرق بين «نحن» وبين «هم»، وذلك من خلال تأسيس علاقة هرمية بين الاثنين على أساس الأولوية المعطاة للأمة الإثنية المهيمنة في ممارسة حضارتها وطريقة حياتها. من الواضح أن مثل هذا الواقع يؤسس تفريقاً بين جمهورانية ديمقراطية داخلية مقامة على أساس التزام المواطن- الجندي بقيم الجمهورانية وبين النزعة العسكرية غير-الديمقراطية الموجهة نحو الغرباء الخارجيين. كما أثبتت كامب أنه لا يجب أن يكون هذا التفريق جغرافياً (Kemp, 2004). إن انعدام التناسق بين الحدود الجيو- سياسية والاجتماعية، كما أثبت كيميرلينغ، يصبح قوة مركزية في منطق الإثنو- جمهورانية التي تسعى للاثننة (ethnicization) عن طريق التوسع والاستبعاد (Kimmerling, 1983).

وفي هذا السياق، ينبغي علينا أن نضيف أنه يجب ذكر المواطن- الجندي- المستوطن كفاعل رئيس في حفظ الجمهورية في الجمهوريات الإثنية، حيث تلعب فيها الإقليمية دوراً رئيساً، كجزء من مشروع استعماري توسعي، وكما سنرى في الحالة الإسرائيلية، فان استيطان المناطق الإقليمية يعتبر جزءاً من طريقة الأمة في الحياة، وقيمة مركزية تصهر المكونات الثلاثة وتحولها إلى فضيلة واحدة حيث يتم تعريف المواطنة اليهودية بمفهوم طائفي، ويتم الثناء على المستوطن- الجندي وإعطاؤه مساعدات من الدولة، توزع بأشكال مختلفة، بما في ذلك طرق تتجاوز المؤسسات الرسمية لتخصيص الموارد، وخاصة من خلال وزارة الدفاع صاحبة الميزانيات والمخصصات السرية (Swirski, et. al, 2002).

وقبل أن نمضي قدماً، من المهم أن نشير إلى أن الدراسات الأخيرة للإمبراطوريات تشير إلى العلاقة بين الحرية والخوف والإمبراطورية. عند وضع الإمبراطورية في السياق التاريخي، فإنها تتجسد بقيم جمهورانية، تماماً كما أثبت هاميلتون بخصوص التجربة الأميركية (Day, 2008). إن الدفاع عن طريقة معينة للحياة يستلزم الاستعداد للحرب بل يشكل سبباً في بعض الحالات للشروع بها. وكما يقول ستيجر «لقد وظفت الإمبراطوريات كلمة الحرية دائماً، بينما استعمرت خيال الجمهور بمخاوف لا نهاية لها من

وفي هذا السياق، ينبغي علينا أن نضيف أنه يجب ذكر المواطن- الجندي- المستوطن كفاعل رئيس في حفظ الجمهورية في الجمهوريات الإثنية، حيث تلعب فيها الإقليمية دوراً رئيساً، كجزء من مشروع استعماري توسعي، وكما سنرى في الحالة الإسرائيلية، فان استيطان المناطق الإقليمية يعتبر جزءاً من طريقة الأمة في الحياة، وقيمة مركزية تصهر المكونات الثلاثة وتحولها إلى فضيلة واحدة حيث يتم تعريف المواطنة اليهودية بمفهوم طائفي، ويتم الثناء على المستوطن- الجندي وإعطاؤه مساعدات من الدولة، توزع بأشكال مختلفة، بما في ذلك طرق تتجاوز المؤسسات الرسمية لتخصيص الموارد، وخاصة من خلال وزارة الدفاع صاحبة الميزانيات والمخصصات السرية (Swirski, et. al, 2002).

جحافل عدو يتربص على الأبواب» (Steger, 2006). لقد ربط بنيامين باربر بين الإمبريالية الأميركية والخوف، الأمر الذي يؤدي إلى تآكل الديمقراطية (Barber, 2004). باربر يكرر فكرة حنة أرندت في مؤلفها عن الثورة (١٩٦٣) القائلة بأن أية إستراتيجية أمنية تقوم على توليد الخوف تقوض الثقة والقدرة على التصرف وتعرقل بناء سلوكيات ديمقراطية ذات استمرارية (Steger, 2006: 375; Barber, 2004). ومع ذلك، فإن الخوف يشكل آلية قوية جداً تستخدم لتعبئة الأمة الإثنو- جمهورانية ضد أخطار تهدد طريقة الأمة في الحياة. يشكل الخوف عاملاً قوياً بشكل خاص في حالة دول ذات تجارب مأساوية في الماضي، كمثل الحالة التي نحن بصددها. كما أنه لا يمكن التغاضي عن الفكرة التاريخية بأن العهد القديم، وخاصة في الأجزاء التي تتناول مملكتي سليمان وداود، مليء بالقصص التي تؤسس علاقة بين حرية الأمة والخوف من التهديدات الخارجية (Finkelstein and Silberman, 2006).

III

من المعروف في أوساط باحثي السياسة الإسرائيلية أن الاستيطان والتوسع الإقليمي هما سمة أساسية في الأيديولوجية والممارسة الصهيونية (Azoulay and Ophir, 2008; Masalha, 2000; Shafir and Peled, 2002; Zertal and Eldar, 2007). كما أنه من المعروف أيضاً أن أساليب الاستيطان والتوسع الإقليمي طُورت وفقا للظروف السياسية والعسكرية في فلسطين قبل العام ١٩٤٨ (Kimmerling, 1983; Shafir and Peled, 2002). ولهذا يمكن ان نضيف الدور المركزي الذي اضطلعت به القوات المسلحة في تعزيز الاستيطان وحمايته في وجه المقاومة العربية الفلسطينية (Ben Eliezer, 1998; Cohen, 1993). لقد تحول الاستيطان إلى قيمة صهيونية مركزية جداً وارتقى إلى مستوى الفضيلة، التي انعكست في الفكر والممارسة السياسية على مدار تطور الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل (Shafir and Peled, 2002).

إن أيديولوجية «غيؤولات هكركع» (خلاص الأرض) كانت وما زالت قوة دفع مركزية جداً في الفكر والسياسة الصهيونيين، على الرغم من التحولات السجالية والتغيرات في المصطلحات التي تستعمل في هذا السياق مثل الانتقال من استعمال مصطلح «تهويد الجليل» في سنوات الستينيات والسبعينيات إلى مصطلح «تطوير الجليل» في العقدين الأخيرين، والذي يشكل تحولاً شكلياً فقط مآله التخفيف من حدة العنصرية المبطنة في المصطلح الأول (Friedman, 1992; Kretzmer, 2002). مفهوم «غيؤولا» نفسه هو مفهوم ديني يعنى تخليص ، إنقاذ أو تحرير شيء ما – إعادة الروح أو الأرض – من الاحتلال الأجنبي والاستغلال، حيث يعتبر الاستيلاء على فلسطين من منظور صهيوني، تحريراً لها من سكانها وإعادتها إلى أصحابها «الأصليين»، أي الشعب اليهودي (Aronoff, 1991; Zerubavel, 1995; Morris, 2001). بالاستناد إلى علمنة المفهوم الديني من قبل القادة الصهاينة العلمانيين وتطوير «دين مدني» حديث (Liebman and Don Yihyi. 1983)، فإن استيطان أرض فلسطين واحتلال مساحاتها هو عمل تم الاحتفاء به والمكافأة عليه . لقد تحول قادة «الغيؤولا» إلى أبطال يحتفى بهم وشكلوا نماذج للالتزام الوطني والبطولة. على الرغم من التستر على الدلالات الدينية لمفهوم «غيؤولا» من قبل القادة الصهاينة العلمانيين، حافظ المفهوم على قوته كإطار إيديولوجي مشرعِن وكقوة دافعة تربط الشعب اليهودي بالأرض، وتجيز التوسع الاستيطاني، على الرغم من الخسائر البشرية في الجانب الفلسطيني. لقد تحول الاستيطان بسرعة كبيرة إلى العنصر الأكثر مركزية بين مركبات الهوية اليهودية القومية. لقد زرع جذوره

الأيديولوجية في الثيولوجيا التوراتية وفي التاريخ ووظف أدوات اقتصادية وتكنولوجية حديثة لدفع تجسيده العملي (Masalha, 2007). على هذا، يحتوى الاستيطان على أساطير وقيم جماعية كجزء من البنية التحتية للصهيونية.

تعرضت المقاومة الفلسطينية للمشروع الاستيطاني منذ بدايته (Kimmerling and Migdal, 1999; Doumani, 1995; Khalidi, 1997). لذلك، تشابك الاستيطان والإستراتيجية العسكرية بسرعة كبيرة ولم ينفصلا أبداً (Tzfadia, 2008). ولّد هذا التشابك تكافل الاستيطان العسكري، حيث صُوّرت المستوطنات اليهودية كجزء لا يتجزأ من الإستراتيجية العسكرية اليهودية. وعلى الرغم من كل الخلافات بين المنظمات الصهيونية وقادتها، والتي أدت إلى شجارات جدية، فيما يتعلق بتحديد مكان المستوطنات، فقد تم تعزيز استيطان الأرض من قبل الأجهزة العسكرية للحركة الصهيونية، منذ أيام هشومير والبلماح وحتى يومنا هذا. واعتبر المستوطنون على الحدود مقاتلين باسم الأمة بالضبط كما هو الوضع الآن في الضفة الغربية. ولذلك تم تدريبهم من قبل المنظمات العسكرية، بحيث لم تقتصر وظيفتهم على حماية الأرض والعمل فيها، وإنما شملت محاربة مقاومة السكان الأصليين أيضاً (Shiran, 1998).

IV

يدعي الباحثون الذين يقفون وراء استخدام الخطاب الإثنو- جمهوراني لفهم ديناميكيات السياسة الإسرائيلية بأن هذا الخطاب في حالة تراجع حيث يحل محله الخطاب الإثني- القومي، والذي بحسب هذا الادعاء يتنازل عن الجانب المدني للهوية الجامعة للأمة والتراجع في وزن التضامن الاجتماعي والذي يشكل العمود الفقري للنزعة الجمهورانية السياسية ويتقوقع في الهوية البيولوجية للأمة الإثنية (Peled, 2009). صحيح أن هناك بعض التغييرات في التوازن بين الأيديولوجية الإثنو- جمهورانية والأيديولوجية الإثنية- القومية في إسرائيل. لقد أدى التحرير المكثف للاقتصاد الإسرائيلي وخصخصة الكثير من موارد الدولة إلى إضعاف التضامن الاجتماعي وتفكيك بعض الروابط التي ميزت الجمهورانية الإسرائيلية في الماضي. وصحيح أيضاً أنه حصل تطور رأسمالي- خاص في مشروع الطلائعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أن بعض المستثمرين المستقلين استولوا على عمليات «خلاص الأرض» واستغلوا الإرادة السياسية للدولة الإسرائيلية من أجل مصالح ضيقة تدر الربح الكثير. لكن مع ذلك وعلى الرغم من التغييرات، فان الأيديولوجية

الاستيطان: تشابك مبكر مع الاستراتيجية العسكرية.

الجمهورانية لا تزال مركزية للغاية في الثقافة السياسية الإسرائيلية، ويمكنها تفسير بعض السياسات الأكثر حدة في الدولة الإسرائيلية، مثل سياسة الاستيطان داخل الخط الأخضر وخارجه.

لقد عانت المعالجة البحثية للإثنو- جمهورانية في الماضي، ولا سيما من جانب بيلد وشافير، من انحياز مادي اقتصادي قوي. فقد تم اعتبار التزام الدولة الاقتصادي للرفاه الاجتماعي وقيام الهستدروت كأداة مهمة للتضامن الاجتماعي مكونات مركزية في أنموذج الإثنو- جمهورانية. وهكذا يفترض الباحثون انحسار الإثنو- جمهورانية وتسلط خطاب جديد من الإثنية- القومية مع تراجع هذه المكونات. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن المنحى الاقتصادي في فهم الإثنو- جمهورانية الصهيونية يؤدي إلى التقليل من أهمية الدور الذي اتخذه المبادرون الاقتصاديون من القطاع الخاص والقطاع المدني الرأسمالي كله في المستوطنات اليهودية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل. لقد كانت المبادرة الخاصة واقتصاد السوق دائماً جزءاً من المشروع الاستعماري الصهيوني، وهو الأمر الذي يتم التغاضي عنه عند الخلط بين الفكر الجمهوراني وبين فكر الحركة العمالية الاشتراكية، التي هيمنت على السياسة الصهيونية والإسرائيلية لعدة عقود، لتطغى على دور القوات الرأسمالية في جعل المشروع الصهيوني ينجح. لقد اعتمدت المستوطنات اليهودية في فلسطين قبل العام ١٩٤٨ والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية بعد العام ١٩٤٨ على رأس المال اليهودي

لقد كانت المبادرة الخاصة واقتصاد السوق دائماً جزءاً من المشروع الاستعماري الصهيوني، وهو الأمر الذي يتم التغاضي عنه عند الخلط بين الفكر الجمهوراني وبين فكر الحركة العمالية الاشتراكية، التي هيمنت على السياسة الصهيونية والإسرائيلية لعدة عقود، لتطغى على دور القوات الرأسمالية في جعل المشروع الصهيوني ينجح. لقد اعتمدت المستوطنات اليهودية في فلسطين قبل العام ١٩٤٨ والسياسات الاقتصادية الإسرائيلية بعد العام ١٩٤٨ على رأس المال اليهودي والأميركي الذي تدفق إلى البلاد في فترات مختلفة بشكل كبير، وقد غذّى تلاحم السياسة الإقليمية وتلك الأمنية.

والأميركي الذي تدفق إلى البلاد في فترات مختلفة بشكل كبير، وقد غذّى تلاحم السياسة الإقليمية وتلك الأمنية . ولذلك، فإن الخلط بين اللبرلة الاقتصادية واللبرلة السياسية الذي يتيحه بيلد يفتقد الى الفرق المهم جداً بين الاثنين وحدود هذا الأخير وتراجعه في السنوات القليلة الماضية، في حين تحقق فيه اللبرلة الاقتصادية مستويات عالية جديدة دون انقطاع.

يفترض الباحثون هنا حدوث ارتفاع في lesaise fair وتراجع التضامن الاجتماعي عندما تقوم الدولة بدعم اللبرلة الاقتصادية والتخلي عن بعض مسؤولياتها الاجتماعية. هذا الفهم يدعي أن هناك تناقضاً بين الاقتصاد الليبرالي والأخلاق السياسية الجمهورانية. إن هذا الافتراض بعيد عن الصحة. فلقد رافق معظم المشاريع السياسية الجمهورانية ارتفاع اقتصاد السوق والتوسع الرأسمالي، كما هي الحال في الحركات الاستعمارية في القرن التاسع عشر أو في التوسع الأميركي خلال حكم الجمهوريين في الولايات المتحدة، وما فترة حكم الرئيس السابق جورج بوش الابن إلا مثالاً حياً على ذلك (Ferguson, 2003; Chua, 2007; Wolf, 1982; Arrighi, 1994; Hobsbawm, 1989; Wilder, 2001).

يغذي الجشع الرأسمالي والبحث عن التوسع الاقتصادي والتجاري الفكر والسياسة الجمهورانيَّين (Conklin, 1997) وقد كان البحث عن موارد واحتكار الأسواق المجاورة عنصراً أساسياً جداً في الجمهوريات التي سعت إلى تمدين الأمم المستعمرة وتأديبهم وفقاً لما سماه بارثا تشاترجي نظم عالمية من القانون المدون ظاهرياً، والبيروقراطية العقلانية والمعرفة العلمية (Chatterjee, 1993). عندما يتم الجمع بين هذا التوسع مع منطق الامبريالية الإثني- الديني فقد يصبح ذلك مهماً لفهم استمرارية الإثنو- جمهورانية الإسرائيلية، والتي افتقرت حتى إلى المحاولات الأساسية لتمدين المستعمرين وعملت على طرد سلطتها من التاريخ (Jamal, 2008).

ما زالت هناك مسألتان يتعين علينا النظر إليهما قبل أن نقوم باستكشاف بعض التغييرات في التوسع الإثنو-جمهوراني الإسرائيلي بعد العام ١٩٦٧. المسألة الأولى تتعلق بالموقف الأخلاقي التي يتخذه المفكرون الليبراليون الإسرائيليون الذين يرون في مشروع الاستيطان والتوسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة عبئاً على المشروع الصهيوني برمته (Gavison, 2002; Sternhel, 1998; Avineri, 1981). ووفقاً للمفكرين الصهاينة الليبراليين، فإن المستوطنات تطمس الفرق المفترض من قبلهم، بين استعمار فلسطين قبل الاستقلال الإسرائيلي من جهة، الذي يُنظر إليه على أنه شرعي ويجب تطبيعه وقبوله من قبل الفلسطينيين، وبين التعدّي على الأراضي الفلسطينية في المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ من جهة أخرى. هم هذه القوى الليبرالية هو المصادقة على إسرائيل كمشروع وطني عادل وهي تبحث عن حل سياسي يشرعن المشروع الاستعماري في مناطق ما قبل العام ١٩٦٧ من خلال اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة شرعية يحق فيها لليهود ليس فقط تقرير مصيرهم، وإنما تقليص التواجد الفلسطيني فيها وتفكيكه ومحو ذاكرة النكبة وحق العودة (Gavison, 2002; Ganz, 2008).

ويمكن تقسيم المسألة الثانية إلى الموقف الدبلوماسي للدولة الإسرائيلية والى سياستها الاستيطانية النفعية. إن «الالتزام» الدبلوماسي لدولة إسرائيل بالعملية السلمية يفرض عليها عرض المستوطنات كحالة مؤقتة محكومة للمفاوضات وللحل الدائم الذي سيتم التوصل إليه مع الفلسطينيين. في هذا السياق يتم استخدام خطاب المؤقتية مما يخلق الانطباع بأن المستوطنات، أو جزءاً منها،

موضوع للمفاوضات (Azoullai and Ophir, 2008). إن خطاب المؤقتية، الذي دام طوال الأعوام الثلاثة والأربعين الماضية مكّن إسرائيل من تهويد القدس وإقامة مستوطنات يقطنها مئات الآلاف من السكان، بحيث أننا اليوم لن نجد شخصا عاقلاً قد يصدق بأن إسرائيل تعتزم إجلاءهم في أي اتفاق سلام في المستقبل. والموقف النفعي لإسرائيل يقع في هذا السياق أيضاً، حيث يتم طرح المستوطنات كعامل للمساومة الذي يؤدي إلى تحسين المواقف الإسرائيلية في المفاوضات واتفاقيات «السلام» المقبلة. إن كسب أي من الأراضي الفلسطينية خلال الفترة التوسعية، خصوصاً عند كون ميزان القوى في مصلحة إسرائيل، هو شيء يتم استغلاله لفرض تنازلات فلسطينية في محادثات السلام، كما تجلى في مفاوضات كامب ديفيد الثانية أو في طابا (Swisher, 2004). والمهم هنا هو كون التوسع الاستيطاني الإسرائيلي ليس محض صدفة أو زلة لسان سياسية أو تجاوزاً بيروقراطياً.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الادعاءات، فإنه ما كان من الممكن لعملية الاستيلاء على الأراضي من الفلسطينيين (غيؤولات كركع) تجاهل الخطاب الإسرائيلي السائد الذي لا يزال يعتبر استيطان أرض إسرائيل فضيلة وحقاً أبدياً للشعب اليهودي، وبالتالي جزءاً لا يتجزأ من الفكر الجمهوراني الإسرائيلي (Cook, 2006). الخطابات الدبلوماسية والنفعية، وكذلك تحرير التوسع الإقليمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي أدت إلى اشتراك كبار رجال الأعمال في شراء الأراضي، تتواجد كلها في إطار الأيديولوجية الإثنو-جمهورانية المهيمنة، التي تشرعن استيطان اليهود في أي مكان في «أرض إسرائيل». ان الدولة لا تعترف فقط بشراء الأراضي من قبل اليهود أيضاً عندما تتم هذه الصفقات من قبل أصحاب المشاريع الخاصة وبطريقة غير مشروعة في الغالب، إنما تدعم مثل هذه الصفقات أيضاً، وتشرعنها عن طريق الاعتراف الرسمي بها، والنظر إليها كجزء من أهداف الدولة والتي هي جزء منها. تمكن الدولة من إخراج هذه الصفقات الى حيز الوجود عن طريق الاعتراف بها وحتى مساعدة المنظمات المختلفة التي ترى في غيؤولات هكركع فضيلة.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن تجاهل أكبر توسع إقليمي تقوده الدولة من خلال بناء «جدار الفصل» الذي ابتلع آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية الخاصة وضمها إلى الجانب الإسرائيلي من الجدار. يدل هذا العمل على الجهود المبتكرة التي تبذلها الدولة لتوسيع سيطرتها على الأراضي الفلسطينية بجميع وسائل سيطرتها، عند استعمالها

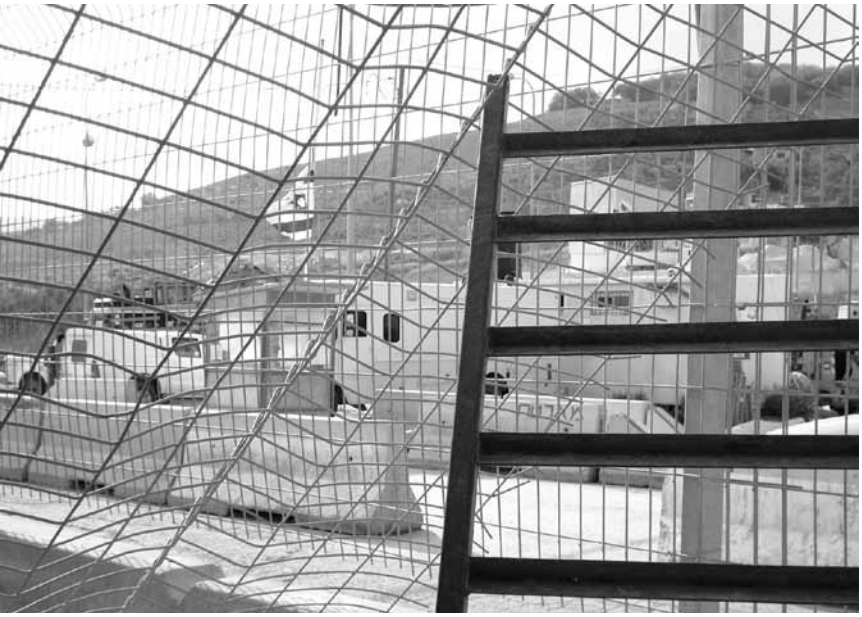

جدران ... في كل مكان.

لحجة الأمن بمفهومها الأوسع (Makdisi, 2008; Arieli and Sfarad, 2008). ومن الواجب التنويه بأن سياسات غيؤولات هكركع ما زالت قائمة في الداخل الإسرائيلي وصفقات تبادل الأراضي مع سماسرة عرب هي دلالة واضحة على ذلك، كما أن فكرة «الأرض العامة» في قانون التخطيط والبناء والذي يلزم كل صاحب أرض خاصة أن يفرز ٤٠٪ من هذه الأرض للاستعمال العام في حال أراد الحصول على تصريح بناء للأرض هي طريقة مبتكرة أخرى لتقويض الملكية الخاصة للأرض في المجتمع العربي في الداخل.

V

على الرغم من الاستمرارية التي تخص شمولية الخطاب الإثنو-جمهوراني المشار إليها هنا، والتي تشرعن التوسع في الأراضي والتعدي عليها، علينا أن نتجنب التعتيم على ما يخص تغيير السياسات التي أدخلت مع مرور الوقت، من أجل التغلب على العقبات التي تمت مواجهتها. وعلاوة على ذلك، علينا ألا نتجاهل التغييرات التي طرأت في الرأي العام الإسرائيلي، فيما يتعلق بعقلانية الاستيطان وواقعيته. قسم من الجمهور اليهودي الإسرائيلي اعترض دائماً على عملية الاستيطان. ومع ذلك، فإن معظم الحكومات الإسرائيلية، خاصة تلك التي قادها اليسار، قدمت، ووسعت، المساعدة المادية والتقنية والقضائية لعملية الاستيطان (Tzfadia, 2008). لقد ساعدت حكومتا بيغن وحكومات بيريس وشامير

ورابين ونتنياهو وباراك وشارون وأولمرت ومن ثم نتنياهو كثيراً في توسيع مناطق نفوذ المستوطنات ورأت في وجودها عنصرا مهماً في الأمن الإسرائيلي. حتى معظم الحكومات الحريصة على تحقيق السلام علناً، كما تم عرض حكومة باراك قبل وأثناء وبعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد في صيف عام ٢٠٠٠، واصلت دعمها لاستيطان الأراضي الفلسطينية التي كانت على طاولة المفاوضات. حيث تجاوزت أرقام التوسع الإقليمي والديمغرافي في عهد حكومة باراك أسلافه وخلفاءه (Feige, 2009; Zertal and Eldar, 2007).

وعلينا أن نشير في هذا السياق بالذات إلى أن المعنى الرسمي والمُمارس للأمن في إسرائيل لا يقتصر على حماية أراضي الدولة وسكانها. إنه يقوم أساساً على تعزيز وحماية المشروع الإثني- القومي في بناء الأمة، حيث يشكل الاستيلاء على الأرض والسيطرة عليها واستيطانها دوراً مركزياً. إنه مفهوم أمني ذلك المفهوم الذي يقوم على حماية المجال الحيوي (Lebensraum) للأمة، ويحمي أراضيها ويخلق احتياطات للأجيال القادمة. وبما أن معظم مناطق فلسطين قبل عام ١٩٤٨ ومعظم المناطق في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ كانت مأهولة أو مملوكة من قبل أشخاص خاصين، استغل الجيش الإسرائيلي، من خلال آليات طورتها الحكومة العسكرية، آليات مختلفة، «قانونية» و«قضائية» وعسكرية من أجل تعزيز مفهوم اثني-قومي للأمن والمراقبة. وأصبح استيطان اليهود في المناطق التي يسكنها الفلسطينيون جزءاً لا يتجزأ من المفهوم السائد للأمن باستمرار حتى يومنا هذا.

ان واقع استيطان كل منطقة تقريباً بدعم مباشر من الدولة ودعم غير مباشر من معظم الجمهور الإسرائيلي، يحتاج إلى تفسير يتجاوز الجشع الإثني- قومي. إنه واقع يرتبط بشكل عميق بإيديولوجية مشرعنة تربط الاستيطان بالأمن وبالهوية. إن دور المستوطنين «الطلائعي»، حتى عندما يتم تصور هذا الدور كتحدٍ للدولة وأجهزتها، يلاقي التسامح من جانب هذه الأجهزة نفسها، وحتى من قبل غالبية الجمهور اليهودي الإسرائيلي، بما في ذلك أجزاء هذا الجمهور التي يتم تصويرها على أنها الأكثر «تنورا». إنها العلاقة المفاهيمية والايديولوجية العميقة بين بناء الدولة وبناء الأمة والأمن الوطني التي تقدم أفضل تفسير. ان المستوطنين رواد يقودون المعسكر كله في مهمة لا تختلف عن ما تم القيام به على مدى عقود قبل وبعد قيام الدولة.

قول بن غوريون المأثور الذي يفيد بان الاستيطان يحقق الأمن وان الأمن يحقق الاستيطان يمكن أن نراه منعكساً في خطابه من عام ١٩٤٨: «لن يكون أمن الدولة منوطاً بقوات الدفاع العسكرية فقط. أساليبنا في الاستيطان ستحدد أمن الدولة بشكل لا يقل عن أساليب التشكيل العسكرية» (Ben Gurion, 1948).

نتيجة لذلك، تمت إقامة المئات من المستوطنات اليهودية الجديدة في مناطق مختلفة في دولة إسرائيل حتى عام ١٩٦٧. وكان دور الجيش في هذه العملية أكثر من حاسم. يشير اورين إلى المهام الرئيسية التي نفذها الجيش الجديد، مثل تحديد المناطق الملائمة للاستيطان، وتحديد مكان كل مستوطنة وهيكلية كل مستوطنة، والتركيبة الاجتماعية لكل مستوطنة (Oren, 2003). لقد عين الجيش الموظفين رفيعي المستوى، المسؤولين عن شؤون الاستيطان وكان مسؤولاً عن تنظيم المستوطنة كموقع عسكري في حالة الحرب. وتضم كل مستوطنة سكاناً ممن كانوا مكلفين بشؤون أمنية، وممن تم تدريبهم على يد الجيش وكانوا تحت قيادة الجيش في منطقتهم (Shiran, 1998). لقد تمت إقامة وحدة جديدة في الجيش، ناحال (وهي تعني شباب طلائعي مقاتل ولكن لها دلالت تتعلق بالنحالاه بالعبرية وهي تعني البيت) من أجل إقامة «مستوطنة محتلة»، وقامت هذه الوحدة بإنشاء المئات من المستوطنات الجديدة في جميع أنحاء البلاد، وتمثلت مهمتها الرئيسية في إنشاء مواقع عسكرية ليتم إسكانها بالمدنيين في وقت لاحق، وذلك عن طريق استيعاب مهاجرين يهود جدد (Shiran, 1998; Oren, 2003).

تم بعد العام ١٩٦٧ وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، اعتماد السياسة نفسها، التي ينصهر فيها الأمن والاستيطان، تقريباً. لقد اعتبرت الأراضي الفلسطينية المحتلة دائماً، إما كجزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، أو كمنطقة ذات أهمية استراتيجية مركزية، أو كليهما (Pidazur, 1996). وقد يختلف الجمهور اليهودي في إسرائيل فيما إذا ما كان من الحكمة الاستيطان في المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية، ولكن نادراً ما نجد خلافات جوهرية بشأن الروابط التاريخية والروحية بين الشعب اليهودي والأراضي الفلسطينية المحتلة. من الصعب أن نلاقي فروقاً بين مسؤولي الدولة فيما يتعلق بالأهمية الأمنية لهذه المناطق، على الرغم من المعلومات التي توفرها منظمات حقوق الإنسان. لقد تبع الجمهور الإسرائيلي اليهودي البادرة التي حددها الجيش الإسرائيلي أو قوى اجتماعية رائدة، مثل المستوطنين من غوش ايمونيم وغيرهم، وتسامح في أمر الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية واستيطانها، سواء في الحدود الداخلية داخل إسرائيل أو خارجها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد العام ١٩٦٧ (Solomonica, 1989).

تم بعد العام ١٩٦٧ وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، اعتماد السياسة نفسها، التي ينصهر فيها الأمن والاستيطان، تقريباً. لقد اعتبرت الأراضي الفلسطينية المحتلة دائماً، إما كجزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، أو كمنطقة ذات أهمية استراتيجية مركزية، أو كليهما (Pidazur, 1996). **وقد يختلف الجمهور اليهودي في إسرائيل فيما إذا ما كان من الحكمة الاستيطان في المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية، ولكن نادراً ما نجد خلافات جوهرية بشأن الروابط التاريخية والروحية بين الشعب اليهودي والأراضي الفلسطينية المحتلة.**

لقد كان الجيش منذ العام ١٩٦٧ نشطاً جداً في إقامة «مواقع عسكرية» التي تم إسكانها بالمدنيين في وقت لاحق وفي تحديد مكان ووتيرة الاستيطان. يوضح بيداتسور كيف بادرت قيادة حزب العمل المهيمن، على الرغم من خلافات داخلية، إلى عملية واسعة لإقامة مستوطنات يهودية جديدة في المناطق التي كانت تعتبر «مهمة» لـ«أغراض أمنية» (Pedatzur, 1996). وللتخفيف من حدة النقد الدولي، رفضت الحكومة الإسرائيلية سريان مفعول اتفاقية جنيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وادعت أن هذه «مناطق متنازع عليها». وتم تشجيع الجيش على إنشاء مستوطنات جديدة، وذلك كجزء من سياسة طوارئ، تهدف إلى إحكام قبضة الدولة الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية. بعد انتخابات ١٩٧٧، التي فاز فيها حزب ليكود بقيادة مناحيم بيغن وشكّل الحكومة، بدأت عملية مكثفة من الاستيطان. ولقد شجعت جميع الوزارات الحكومية ذات الصلة عملية الاستيطان ودعمتها، وخصوصاً اريئيل شارون الذي عُيّن وزيراً للزراعة واستغل وحدة الاستيطان في وزارته لنقل الأموال إلى عملية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (Zertal and Eldar, 2007). ويعترف شارون في سيرته الذاتية انه تمكن من إنشاء ٦٤ مستوطنة في غضون فترة قصيرة من الزمن (Sharon, 1989; Kimmerling, 2003: 77).

وأصبح مستوطنو الأراضي الفلسطينية المحتلة مجموعة سياسية قوية جداً، وذلك بدعم من أحزاب سياسية مركزية قوية ومن مؤسسات رسمية وغير رسمية كبرى، مثل الكيرن كييمت والوكالة اليهودية. يكتب إلدار وزارتال أن «المستوطنين رأوا في الأراضي الفلسطينية ملكهم الخاص وفي أنفسهم سادتها» (٢٠٠٧ : ٣٨٧). وأصبحت هذه الصورة الذاتية شرعية تماماً بعد العام ١٩٧٧ حيث تتطور الفكر الاستيطاني وتحول إلى نوع جديد من الطلائعية الممزوجة بالقدسية (Feige, 2009). ومنذ ذلك الحين، استثمرت حكومات الليكود طاقات تخطيط هائلة من أجل منع أي خيار لإقامة دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مستقبلاً (Kimmerling, 2003). وتم نقل موارد الدولة من أجل إقامة استمرارية يهودية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة غير المأهولة أو غير ذات الكثافة السكانية الفلسطينية العالية.

وفي هذا السياق لا يمكننا تخطي ما قاله قاضي محكمة العدل العليا، فيتكين، في حكمه بشأن مستوطنة بيت ايل في العام ١٩٧٨ :

> «بالنظر إلى الترتيبات الأمنية الصرفة، فإنه لا يوجد مكان للشك في أن وجود المستوطنات – حتى المدنية – للقوة المسيطرة في المنطقة يساهم بشكل كبير في الوضعية الأمنية في تلك المنطقة، ويسهل على الجيش الطريق لتنفيذ واجباته. ليس هناك حاجة إلى أن نكون متخصصين في الشؤون الأمنية لنفهم أن الإرهابيين يتحركون بسهولة أكبر داخل مجموعة من السكان تدعمهم بالمقارنة مع مناطق يسكنها (مستوطنون) يستطيعون مشاهدتهم وإبلاغ السلطات عن تحركاتهم. لا يمكن للإرهابيين أن يجدوا المأوى والدعم والمعدات بين هؤلاء السكان. . . يخضع المستوطنون لسلطة الجيش، رسمياً أو نتيجة لهذه الظروف. هم يتواجدون هناك لأن الجيش قد أذن لهم ورحب بهم. ولذلك، فمن رأيي . . . ان الاستيطان اليهودي في المناطق المدارة . . . يؤدي احتياجات أمنية ملموسة» (Suleiman Taufik Ayoub and others Vs. Defense and 2 others, P»D LG(2) 113).

وفي هذا السياق لا يمكن للمرء إلا أن يرفع التوصية التي قدمها مكيافيللي في الأمير قائلاً:

> «كل من يصبح سيد مدينة اعتادت على الحرية، ولا يدمرها، يمكنه ان يتوقع أن يتم تدميره هو، لأنه في حالة حصول تمرد، تبرر مدينة كهذه نفسها من خلال الدعوة باسم

لقد تبنى المستوطنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة الكثير من التكتيكات التي استخدمت في فترة ما قبل عام ١٩٤٨ من أجل فرض وقائع لا يمكن تجاهلها. وهذا هو المنطق من وراء الرسالة التي تلقاها رئيس الوزراء الإسرائيلي اريئيل شارون في عام ٢٠٠٤ من الرئيس الأميركي جورج بوش، بشأن المفاوضات مع الفلسطينيين (Haaretz, 6 June 2009) .

الحرية ومؤسساتها القديمة، التي لم تُنس أبداً على الرغم من مرور الوقت ومن المنافع الواردة من الحاكم الجديد. ومهما كانت إجراءات الفاتح أو توقعاته، فإنهم لن ينسوا لا الاسم ولا تلك المؤسسات، وسيلجأون إليها دفعة واحدة عند أول فرصة، . . . إن ذاكرة حريتهم القديمة لن تدعهم، ولا تستطيع أن تدعهم، لكي يرتاحوا (Machiavelli, 1981: 48-9) .

ان الدور النشط للجيش في عملية الاستيطان الذي عبّر عن انصهار الاستيطان والأمن لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا. غرينبرغ يصرح بأنه «لولا المشاركة العسكرية في الإدارة الروتينية للسكان الفلسطينيين، لم تكن دولة إسرائيل لتستطيع التوسع اقليمياً، وإبعاد الفلسطينيين عن أراضيهم وبناء مستوطنات يهودية مستقلة (Grinberg, 2008; Zetal and Eldar, 2007; Goremberg, 2006). هذا يعكس المسعى السياسي لتوسيع الاثنو- قومية الإسرائيلية إلى المناطق الواقعة تحت الحكم الإسرائيلي، بما في ذلك في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك باستخدام مزيج من القيم اليهودية والجمهورانية لهذا الغرض. هذا هو بالضبط السبب الذي يجعل المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يثيرون السؤال بشأن الفروق بين شرعية استيطان الأرض داخل الخط الأخضر وخارجه؟! يدعي المستوطنون اليهود أنه إذا ما كان الحق التاريخي للاستيطان في فلسطين التاريخية يستند على الاعتقاد بأنها أرض الآباء التاريخية، كما صنعت الحركة الاشتراكية (Labour Socialist Movement) قبل الاستقلال الإسرائيلي، فلماذا لا يظل هذا المنطق نفسه صالحاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ وهم يدعون بان الفلسطينيين سكنوا البلاد واعترضوا على الهجرة اليهودية أيضاً قبل الاستقلال الإسرائيلي. فما هو الفرق إذاً؟ إذا كان الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعي، فان المشروع الصهيوني بأسره غير أخلاقي، وليس إلا مشروعاً استعمارياً (Zertal and Eldar, 2007).

ان هذه التصريحات شديدة الأهمية إذ إنها تنقض صحة الدراسات التي تطبق أطراً تحليلية استعمارية على سياسة الاستيطان الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ فقط. وكما اثبت شافير وبيلد فانه لا يمكن تجنب تحليل كامل المشروع الصهيوني إلا بمفاهيم استعمارية، على الرغم من الحاجة إلى تحديد بعض الفروق في السياسات المتبعة بين الفترة ما قبل عام ١٩٦٧ والفترة ما بعد ٦٧١٩ (٢٠٠٢). وعلى الرغم من هذه الفروق فلا يمكننا إلا ملاحظة أوجه التشابه فيما أطلق عليه ارونسون سياسة «فرض الحقائق» (Aronson, 1990). تشارك المنظمات اليهودية في إنشاء مواقع استيطانية تحدد ملكية الأرض والسيطرة عليها منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وخاصة خلال فترة مبادرة «حوما ومجدال» (الجدار وبرج المراقبة، وهي سياسة إقامة العشرات من المستوطنات قبل إجراء تعديل على سياسات حكومة الانتداب البريطاني تمنع ذلك). لقد تبنى المستوطنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة الكثير من التكتيكات التي استخدمت في فترة ما قبل عام ١٩٤٨ من أجل فرض وقائع لا يمكن تجاهلها. وهذا هو المنطق من وراء الرسالة التي تلقاها رئيس الوزراء الإسرائيلي اريئيل شارون في عام ٢٠٠٤ من الرئيس الأميركي جورج بوش، بشأن المفاوضات مع الفلسطينيين (Haaretz, 6 June 2009) .

VI

شكل احتلال الأراضي من خلال الاستيطان قيمة مركزية في الأيديولوجية صهيونية خاصة في صفوف الحركة الاشتراكية (LSM) التي هيمنت على المشهد العام الإسرائيلي لعدة عقود، إذ اعتبر احتلال الأرض مساهمة حاسمة في الصالح اليهودي العام وفي توثيق علاقته التاريخية مع «وطنه» (Shafir and Peled, 2002). يشير بيلد إلى أن الخطاب الجمعي للعضوية في النظام السياسي الإسرائيلي يستند إلى خطاب إثنو- جمهوراني يقع بين خطابات إثنو- قومية وليبرالية والتي يمكن رؤيتها بوضوح في الحركة والأيديولوجية الصهيونية (١٩٩٢). ووفقا لهذا الخطاب هناك صالح عام للمجتمع، وهو يشكل مشروعه الأخلاقي. ويتم ضمان هذا المشروع الأخلاقي بالشكل الأفضل في الوطن قومي، حيث مارس الشعب اليهودي سيادته في الماضي، وحيث يمكنه أن يستعيد سيطرته على مصيره في وطنه الخاص.

وعلى الرغم من كل التغييرات في السياسة الإسرائيلية، وخاصة لبرلة الاقتصاد الإسرائيلي، كوسيلة مركزية لإضعاف هيمنة الحركة الاشتراكية (LSM)، فقد واصلت، بل وكثفت، الحكومة الجديدة في إسرائيل من سياسة الاستيطان كقيمة مركزية في السيادة الإسرائيلية. وأنشأت حكومتا بيغن الأولى والثانية مئات المستوطنات داخل الخط الأخضر وخارجه، وذلك كجزء من التزامها بيهودية الأرض. وأُعيد التأكيد على الرابط الإثني- القومي الخالص بين اليهود والأرض باعتباره سبب وجود الصهيونية والسيادة اليهودية. وأصبحت رفاهية المجتمع، بالمعنى القومي وليس بالمعنى الاقتصادي، دين الدولة المدني.

ويُتوقع من كل عضو في المجتمع المساهمة في هذا الصالح العام، التي يتم تعريفه كفضيلة.

وفي السياق الإسرائيلي، تم تعريف هذه الفضيلة كالمساهمة في مشروع الطلائعية والاستيطان في فلسطين. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي أن نضيف الالتزام بحماية الوطن القومي من خلال الخدمة العسكرية والاستعداد للمساهمة في للاقتصاد الجمعي التي تديره المؤسسة المركزية للمشروع الوطني وذلك في صالح المجتمع السياسي (Peled, 1992; Oren, et.al., 2006). ويتم فهم المجتمع السياسي من حيث كونه المجتمع اليهودي حامل الوفاق الذي يقود الأفراد إلى أداء واجبات المواطنة. في السنوات الأولى للدولة الإسرائيلية تم تعريف الصالح العام للمجتمع اليهودي عن طريق الحركة العمالية المهيمنة، والتي قادت إلى وضع الإسرائيليين المختلفين على تسلسل هرمي، وفقا للانتماء للشعب اليهودي ومدى المساهمة في المهمة الوطنية (Peled, 1992). وتم تأسيس المجتمع السياسي على هوية مشتركة تنبع من تاريخ مشترك ولغة وثقافة، كان من المفروض ترجمتها إلى هوية تستند أيضا إلى تقرير المصير والسيادة.

وبكلمات شافير وبيلد «لقد كانت الطلائعية أساساً لتماثل الحركة الاشتراكية (LSM) مع مؤسسة بناء- الدولة القومية- الكولونيالية، وهي التي سمحت للحركة بتثبيت نفسها بشكل آمن باعتبارها جوهر المشروع الصهيوني» (٢٠٠٢: ٤٢). وفي وقت قصير جداً صار «الرواد»، الذين نفذوا سياسة الاستعمار الاستيطاني باسم الحق التاريخي لليهود على أرض فلسطين، هم النخبة المهيمنة في دولة إسرائيل (شابيرا ١٩٧٥). ولقد حددت هذه النخبة سياسات الدولة وسرعان ما أصبحت المروّج لمشروع توسعي يهدف إلى تهويد الحدود الداخلية، ويقدم مساعدات كبيرة للرواد الذين استقروا في ما تم الاتفاق على تسميته منطقة ذات أولوية وطنية.

خسرت الحركة الاشتراكية (LSM) هيمنتها في سنوات السبعين من القرن الماضي (Kimmerling, 2001). ونتيجة لذلك، حصلت تغيرات كثيرة في هيكل السلطة في إسرائيل (Arian, 1998). وأصبح حزب ليكود، بأيديولوجيته التصحيحية (revisionist) والليبرالية الاقتصادية القوة السياسية المهيمنة لفترة طويلة من الزمن. وأتى صعود الليكود إلى السلطة بخطاب سياسي جديد في إسرائيل يحتقر القيم الاشتراكية- العمالية ويسعى إلى تفكيك العلاقة المشروطة بين المشروع الصهيوني وهيمنة الحركة الاشتراكية (LSM). وكانت إحدى المهام الأساسية لليكود مهمة الفصل بين الدولة وبين نخبة الحركة الاشتراكية (LSM) وقيمها الأيديولوجية ومؤسساتها. وعلى ذلك، أصبحت الهستدروت والمستوطنات الزراعية، وخصوصا الكيبوتسات، مستهدفة (Grinberg, 1993).

وعلى الرغم من كل التغييرات في السياسة الإسرائيلية، وخاصة لبرلة الاقتصاد الإسرائيلي، كوسيلة مركزية لإضعاف هيمنة الحركة الاشتراكية (LSM)، فقد واصلت، بل وكثفت، الحكومة الجديدة في إسرائيل من سياسة الاستيطان كقيمة مركزية في السيادة الإسرائيلية. وأنشأت حكومتا بيغن الأولى والثانية مئات المستوطنات داخل الخط الأخضر وخارجه، وذلك كجزء من التزامها بيهودية الأرض. وأُعيد التأكيد على الرابط الإثني- القومي الخالص بين اليهود والأرض باعتباره سبب وجود الصهيونية والسيادة اليهودية. وأصبحت رفاهية المجتمع، بالمعنى القومي وليس بالمعنى الاقتصادي، دين الدولة المدني. وتم خلق تماثل بين الاحتفال بالأمة وبين الاستيطان والتهويد. وأصبح المستوطنون، سواء داخل الخط الأخضر أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة، «أسياد الأرض» (Zertal and Eldar, 2007; Feige 2009). وتم تمجيد القادة ممن اعتبروا من المنتمين إلى حركة الاستيطان، ومن بينهم أريئيل شارون، كأبطال، خصوصاً إذا

ما جمعوا بين مجد الخبرة العسكرية واحتلال الأرض (Kimmerling, 2003; Shvout, 2002).

لقد تمت صياغة عملية الاستيطان المكثفة بمفاهيم دفاعية بحسب كونها جزءاً من الإستراتيجية الأمنية، على الرغم من الأزمة الاقتصادية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي. وأعلن وزير المالية يورام أريدور في العام ١٩٨٢ ما يلي:

«إن الاستيطان في يهودا والسامرة وقطاع غزة وغور الأردن ومرتفعات الجولان والجليل والنقب هو عنصر مهم جداً من أمننا. سيواصل الاستيطان في العام ١٩٨٢ تطوره في جميع أجزاء أرض إسرائيل. إن الاستيطان هو تحقيق حقوقنا، وهو أمر حيوي لأمننا وأساس لمستقبلنا» (الكنيست، ٢٤ شباط ١٩٨٢، ورد ذكره في Tzur, 2008: 114).

تعكس صياغة أريدور هذه بوضوح الخطاب السياسي الذي يعطي الأولوية للاستيطان ولمساهمته الكامنة لأمن الدولة. باستخدام المستوطن- المواطن- الجندي، حافظ المزج بين الاستيطان والأمن على مركزية الاستيطان والتوسع الإقليمي كفضيلة يجب على المجتمع والدولة مكافأتها. لقد كشفت الدولة عن سياساتها الاستيطانية من خلال خطة المئة ألف العام ١٩٨١، التي أرست التخطيط لاستيطان ٨٠،٠٠٠ يهودي إضافي في الضفة الغربية مع حلول نهاية العام ١٩٨٥، والتي قدمت الدعم في مجالات الإسكان ودفع الضرائب على أساس منح المستوطنات مرتبة «منطقة ذات أولوية وطنية - أ» (Shafir and Peled, 2002: 173).

لقد انعكست السياسة التوسعية لدولة إسرائيل، والعلاقة الكامنة بين الاستيطان والأمن القومي، في المبادئ التوجيهية لسياسة حكومة شامير، التي اعتمدت في حزيران ١٩٩٠. ونصت المبادئ التوجيهية بأن «الحق الأبدي للشعب اليهودي على أرض إسرائيل ليس موضعاً للسؤال، وهو يتشابك مع حقه في الأمن والسلام... إن الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل هو حق لشعبنا، وجزء لا يتجزأ من الأمن القومي؛ إن الحكومة سوف تعمل على تعزيز الاستيطان وتوسيعه وتطويره» (Report on Israeli Settlement, 1: 2, 1991). لقد كانت هذه المبادئ التوجيهية هي التي وجهت جميع أجهزة الدولة التي قادت إلى زيادة تدريجية ومطردة في عدد المستوطنين وإلى الاستيلاء على حجم مطرد من الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من أن حكومة رابين- بيريس غيّرت هذه السياسة بشكل طفيف خلال السنوات الأولى من عملية أوسلو، وعلى الرغم من التفريق

في مواجهة تظاهرة احتجاجاً على جدار التوسّع في بلعين

الذي قام به رابين بين «المستوطنات السياسية» و«المستوطنات الأمنية»، فقد استمر التوسع الإقليمي في حركة ثابتة إلى حدّ ما.

كثفت حكومة نتنياهو الأولى قبل انتخابات العام ١٩٩٩ عملية البناء والتوسع في الكثير من المستوطنات من أجل خلق حقائق على أرض الواقع. ووفقاً لصحيفة يديعوت أحرونوت فإن «ما تم فعله حتى الآن في السر قد ظهر في العلن: الجرافات تعمل دون توقف في المستوطنات - في كل يوم تتم إقامة بؤر استيطانية جديدة وتوضع الكرافانات في الأرض ويتم توسيع العديد من المستوطنات. والهدف: إنشاء الآلاف من الوحدات السكنية الجديدة في يهودا والسامرة وقطاع غزة قبل الانتخابات -خلق حقائق على الأرض»، وتبنى المستوطنون سياسة «انتزع واستوطن» من أجل استباق أي قرار حكومي بإعادة الانتشار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووفقا لمراقبين قريبين من التوسع الإقليمي وعملية الاستيطان فإنه «بدون التعاون الهادئ من قبل وزارات الدفاع، والإسكان، والمالية، والذي تألف أساساً من غض الطرف على البناء غير القانوني وأنشطة المطالبة بالأرض التي قام بها المستوطنون- ما كان من الممكن تنفيذ هذه الخطة» (Report on Israeli Settlement, 9:2, 1999).

ووفقا لمعظم المراقبين، فإن حكومة باراك، التي تم تصويرها كحكومة سلام، صنعت بالضبط ما صنعته الحكومة السابقة (Haaretz, 6.2. 2000)، إذ إنها وسعت المستوطنات بوتيرة ثابتة تجاوزت وتيرة التوسع في فترة نتنياهو. وعندما صعد أريئيل شارون إلى الحكم في أوائل العام ٢٠٠١ عبّر عن العلاقة العميقة بين الأبعاد الأمنية والإثنو- جمهورانية للمستوطنات وللتوسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقال شارون لصحيفة هآرتس اليومية:

«ليس من قبيل المصادفة أن تقع المستوطنات حيث هي. فهي تحمي مهد ولادة الشعب اليهودي وتوفر أيضاً عمقاً استراتيجيا حيوياً لوجودنا. لقد تم إنشاء المستوطنات وفقا للتصور بأن علينا، في كل حال من الأحوال، السيطرة على المنطقة الأمنية الغربية، المتاخمة للخط الأخضر، والمنطقة الأمنية الشرقية على طول نهر الأردن والطرق التي تربط بينهما؛ والقدس، بطبيعة الحال، ومنسوب ارتفاع طبقة المياه الجوفية» (هآرتس، ١٢/ ٤/ ٢٠٠١)

لقد أصبح أكثر من واضح أن المكاتب الحكومية واصلت مدّ المستوطنات بالخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء والبنية التحتية للطرق، أيضاً عندما كان من المفترض أن عملية الاستيطان «مُجمدة». كما كشفت طاليا ساسون في تقريرها عن البؤر «غير القانونية» (كما لو أن غيرها من المستوطنات قانونية!) أن العديد من مؤسسات الدولة واصلت تقديم المساعدة في بناء المستوطنات بدون الإجراءات القانونية الملائمة التي كانت لازمة في الماضي (Sason, 2005). تربط ساسون هذه الإجراءات بالتغيرات التي أدخلت من قبل حكومة رابين أثناء عملية أوسلو، ولكنها تثبت بأنه على الرغم من السياسة الرسمية المعلنة ظلت الدولة مشغولة بعمق بعملية الاستيطان، وخصصت الموارد المادية وغير المادية لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه، واصل الجيش تسهيل عملية توسيع المناطق السكنية في المستوطنات، وإدخال مستوطنات جديدة الى نظام الأمن التابع للجيش (Zertal and Eldar, 2007; Sason, 2005). وكتبت ساسون أن «مفهوم الأمن، والذي ينبغي بحسبه أن يوفر الجيش الأمن في كل مكان يقطن فيه إسرائيلي، قد أتى بنتيجة بائسة. والنتيجة هي أن كل مستوطن يرغب في أن يضع منزله في أي مكان، حتى بدون إذن، وبدون الحصول على ترخيص وبشكل غير قانوني – يفوز بحماية الجيش. لقد أصبحت نتيجة مثل هذه الأعمال أن المستوطنين، وليس ضباط الجيش، هم من يحددون مواقع تواجد الجيش على الأرض» (Sason, 2005: 53).

يثبت تقرير ساسون أن التوسع الإقليمي للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يكن نتيجة لمبادرة محلية أو لمشروع رأسمالي جشع، كما حاول البعض إثباته، وإنما هو مبادرة منظمة من قبل الدولة، وإن لم يُعلن عنها رسمياً دائماً نتيجة للضغوط الأوروبية والأميركية. تظل المستوطنات جزءاً مهماً من برادايم المجال الحيوي الإثني– القومي. إن كل التصريحات التي يدلى بها المسؤولون الذين يشكون من الصعوبات في علاج هذا «المرض» ليست أكثر من نسخة أخرى لمفهوم «إطلاق النار والبكاء»، الذي يرافق جميع العمليات العسكرية الإسرائيلية التي تؤدي إلى مقتل المئات من المدنيين، كما شهدنا في حرب لبنان الثانية أو في الحرب على غزة العام ٢٠٠٩ (صحيفة هآرتس، ١٩ آذار ٢٠٠٩).

وقبل أن نختم، من المهم أن نشير إلى أن سابقة إجلاء المستوطنين من قطاع غزة، والتي تستخدم من قبل الكثيرين للثناء على شارون وللدلالة على الرغبة الإسرائيلية في إخلاء الأراضي الفلسطينية من أجل السلام، هي حالة الاستثناء التي تثبت القاعدة. علينا هنا أن نولي اهتماماً إلى نقطتين رئيسيتين لا توليان دائماً اهتماما في الأدبيات التي كتبت حول هذا الموضوع. النقطة الأولى هي أن إخلاء قطاع غزة من المستوطنين اليهود لم يضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي للمنطقة. لقد ظلت إسرائيل صاحبة السيادة الوحيدة في قطاع غزة بالنظر إلى سيطرتها المستمرة على الحدود وسياسة الحصار التي تتبعها، الأمر الذي أدى إلى الحرب الأخيرة على غزة في كانون الأول ٢٠٠٨ وكانون الثاني ٢٠٠٩. النقطة الثانية هي أن إخلاء ٩٠٠٠ من المستوطنين والصدام بين المستوطنين والدولة يدل على صعوبات، وحتى على استحالة، إجلاء مئات الآلاف من المستوطنين من الضفة الغربية.

الإخلاء يحمل مخاطر اندلاع حرب أهلية داخلية يهودية، ويشكل أيضاً عبئاً اقتصادياً واجتماعياً لا يمكن للدولة تحمله. وعلاوة على ذلك، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار بأن شارون لم يخل قطاع غزة من المستوطنين اليهود قبل ان يحصل على تفهم أميركي، بصورة رسالة من الرئيس جورج بوش بأن أي اتفاق مع الفلسطينيين بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الحقائق الديمغرافية على أرض الواقع. وبعبارة أخرى، لقد بحث شارون عن ضمان بأن يتم ضم المناطق الرئيسية التي يستوطنها اليهود في الضفة الغربية لتصبح لاحقاً جزءاً من دولة إسرائيل (Haaretz, 6 June 2009). كما يجب التنويه بأن معظم القوى السياسية الإسرائيلية اليوم تعتبر بأن إخلاء قطاع غزة من المستوطنين كان خطأ.

VII

يمكننا استخلاص عدد من الاستنتاجات من المناقشة السابقة. أولاً، قد تكون هناك اختلافات بين تيارات التفكير المختلفة في إسرائيل حول الرؤية المستقبلية للدولة اليهودية، ولكن هذه الاختلافات لا يمكنها تجاوز سمة أساسية واحدة للفكر والسياسة الصهيونية،

ألا وهي مفهوم الإثنو- جمهورانية للمصلحة القومية، الذي يؤدي إلى تأسيس المستوطن- المواطن- الجندي كبطل إسرائيلي، يعد سلوكه فضيلة. وبعبارة أخرى، جميع الأطر التحليلية المستخدمة لشرح نظام السيطرة الإسرائيلي من خلال الفصل بين فترة ما قبل العام ١٩٦٧ وفترة ما بعد العام ١٩٦٧ تفشل في فهم الاستمرارية، مكان التغيير، في المنحى التوسعي للدولة الإسرائيلية. إن استمرارية عملية الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد العام ١٩٦٧ تبيّن التشابه، وليس الاختلاف، بين الفترتين. إن الفصل بينهما، كما صنعت النماذج المزدوجة - شافير وبيلد، غرينبرغ، أزولاي وأوفير - تسيء فهم النقطة الجوهرية، وتؤسس بالإضافة إلى ذلك نوعين من الأخلاق، اللذين يختلفان عن الأخلاق المتحدة الكامنة وراء حركة الاستيطان الصهيوني. يدعي أنصار النماذج المزدوجة، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، بأن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعي وغير قانوني، وأنه لا يمكن الإقدام على القيام بهذه العملية برمتها. لا يوجد ما يبرر هذا الادعاء، وهو يأتي ليعطي الشرعية لإسرائيل- قبل- العام- ١٩٦٧ بدلاً من أن يثبت منطقاً أساسياً من خصائص الامبريالية الإسرائيلية.

استنتاج آخر لهذه الدراسة هو أن الإثنو- جمهورانية لا تتعارض بالضرورة مع الاقتصاد النيو- ليبرالي. على العكس من ذلك، قد يُضعف المنحى النيو- ليبرالي بعض جوانب الثقافة الجمهورانية، ولكن باستطاعته تعزيز جوانب أخرى، وخاصة العلاقة التبادلية الجمهورانية بين الصالح العام والسيطرة على الأرض والمجال الحيوي والأمن. لقد أثبتت هذه الورقة أن أمن الوطن هو صالح عام يُطلب من الناس رؤيته كفضيلة والمساهمة في تحقيق وجوده. ليس الأمن قوة عسكرية فقط ولكنه يضم أيضاً السيطرة على منطقة إقليمية يتم استيعابها كإستراتيجية. ويضاف إلى هذا الأمر المطالبة بانتماء تاريخي وديني روحي إلى أرض الآباء التي وعدت بها قوة إلهية. حتى إن لم يكن كل إسرائيلي موافقاً، فإن الدولة توفر احتياجات البنية التحتية لحركة الاستيطان أو قسماً منها كجزء من منطق أمنها الاستراتيجي. معظم الجمهور الإسرائيلي اليهودي يعتبر المستوطنين جزءاً لا يتجزأ من المجموعة الإثنية- القومية ويفهم استيطان الأرض كانعكاس لظاهرة الطلائعية التي ميزت المجتمع اليهودي في فترة ما قبل العام ١٩٤٨، ولا تزال تُفهم كفضيلة.

لقد أثبتت هذه الورقة أيضا أن إسرائيل، من خلال سياساتها القائمة على التوسع ومصادرة الأراضي والاستيطان، قد حولت حل الدولتين إلى غير واقعي، من حيث كونه خياراً لممارسة الحق الفلسطيني في تقرير المصير بشكل أصيل، وعلى ذلك بوصفه أرضية مشتركة لحل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني. لقد أثبتت التعديات المستمرة على الأراضي الفلسطينية، في الوقت الذي يتم فيه خلق تغييرات جغرافية وديمغرافية ضخمة لخدمة جمهور المستوطنين اليهود وإستراتيجية الأمن الإسرائيلية، أنه يتم استخدام حل الدولتين كآلية لتوسيع الحدود الإسرائيلية بينما يتم تحويل الأراضي الفلسطينية إلى بانتوستانات (Bantustanizing). لقد أثبتت إسرائيل منذ وقت طويل أنها لا ترى في حل الدولتين كحل وسط مبدئي مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. بل على العكس، لقد أثبتت إسرائيل أن قبول فكرة حل الدولتين ممكن أن يكون إستراتيجية أو وسيلة بناءة لتفادي مطلب تحقيق حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية برمتها، بما في ذلك مشكلة اللاجئين، ليس فقط في المنفى ولكن أيضاً أولئك الموجودين في الأراضي المحتلة وداخل إسرائيل.

وقد ثبت أن حل الدولتين، والذي وافق الفلسطينيون عليه بعد نقاش داخلي طويل على الرغم من شعورهم بالظلم، لا يلائم تطلعات إسرائيل، كما تجلى في مطالبها من الفلسطينيين أن يقبلوا بحل وسط بشأن حقهم باستقلال وطني قابل للحياة، وحقهم بحل إنساني وعادل لمشكلة اللاجئين والقبول بالهوية اليهودية للكيان السياسي الإسرائيلي، بما في ذلك المعنى المادي لهذه الهوية على أرض الواقع. وقد ثبت أن حل الدولتين يكوّن أداة لتمكين إسرائيل من تطبيع الحياة اليهودية في البلاد، حال مأسسة تفتت الشعب الفلسطيني إلى مجتمعات متفرقة، الممنوحة حقوقاً سياسية جزئية متفاوتة وفقاً للمصالح الإسرائيلية. لم تكن المفاوضات مع القيادة الفلسطينية في العقدين الماضيين أكثر من تكتيك لكسب الوقت من أجل خلق حقائق على الأرض وتوسيع المناطق التي تقع تحت سيطرة إسرائيل الإمبريالية.

جددت إسرائيل نتيجة لسياساتها شباب خطاب حل الدولة الواحدة عند عدد متزايد من المفكرين والسياسيين. ومع ذلك، فلأن تصور خيار الدولة الواحدة يعني تنازل إسرائيل عن هويتها اليهودية فقد تبنت إسرائيل سياسة لا لهذا ولا لذاك. خيار لا لدولتين ولا لدولة واحدة يوصلنا إلى جمود قد يؤدي إلى اندلاع جولة عنف أخرى من الصراع التي قد تنتهي بواحد من ثلاثة خيارات خطيرة: الفصل العنصري، أو الترحيل أو الإبادة الجماعية. وفي الوقت الذي أصبح فيه الخياران الأول والثاني سياسة واقعية في الأراضي المحتلة والقدس الشرقية،

فقد تم حتى الآن تنفيذ الخيار الثالث انتقائياً على المستوى المادي وعلى نطاق واسع على المستوى الرمزي في السنوات القليلة الماضية.

وبما أن إسرائيل تواجه حالة من الجمود التام في قدرتها بالإقناع على تحويل أيديولوجيتها الإثنو- جمهورانية الأساسية إلى مدنية ووقف دعم مجتمع المستوطنين المتشددين ومؤيديهم في الكنيست الإسرائيلي لقبول حل وسط تاريخي مع الفلسطينيين، يبدو أن اقتراح حل شامل لجميع الإسرائيليين اليهود ولكل الفلسطينيين العرب أصبح لا غنى عنه من أجل منع الانجراف إلى حلول مأساوية. ويبدو أن إسرائيل الامبريالية تقود إلى وضعية إنسانية غير ممكنة لا تجعل حل الدولتين مستحيلا فقط، بل وأيضا لا إنسانيا. ويبدو أن الواقع الإقليمي والديمغرافي المطعم بالسياسات الامبريالية الإسرائيلية في العقود الأخيرة يدعو إلى رجوع حلول فيدرالية اتحادية متعددة- الجماعات إلى مركز الصدارة. وفرت النظم الاتحادية حلولاً لتداعيات الإمبراطوريات في السابق وطرح هذه الإمكانية في هذا السياق قد يعيد البعد الإنساني إلى واقع النزاع في المنطقة.

تمكن الفيدرالية من الجمع بين حق تقرير المصير مع مواطنة متنوعة، حيث يمكن أن تصبح المنطقة نفسها وطناً لكل مواطن ولكل جماعة بالاستناد إلى المساواة، مع احترام حرية كل مجتمع محلي في تنظيم حياته ثقافيا بالطريقة التي قد يرغب فيها. يعيدنا هذا إلى فكر بعض المفكرين اليهود من بدايات القرن العشرين مثل مارتن بوبر، يهودا ليف ماغنس وإرنست سيمون، الذين بحثوا عن حل إنساني شمولي للصراع اليهودي- الفلسطيني على الرغم من أن هذا الرجوع لا يعني حتمية الحلول المؤسساتية التي طرحوها في تلك الفترة، وذلك لأسباب تتعلق بتبدل الحيثيات الديمغرافية والظروف السياسية.

[مترجم عن الانكليزية]

Bibliography

Albertone, M. (2007) Democratic Republicanism: Historical Reflections on the Idea of Republic in the 18th Century», *History of European Ideas*, 33, pp. 108-130.

Arian, Asher, Nir Atmor, and Yael Hadar, (eds.) (2006). *Israel Democracy Index 2006*, Jerusalem: Israeli Democracy Institute.

Aronof Myron (1991) «Myths, Symbols, and Rituals of the Emerging Israel» in Laurence J. Silberstein (ed.) *New Perspective on Israeli History: The Early Years of the State*, New York: New York University Press, pp. 191-215.

Awawdeh Bakr and Ala›a Haidar (eds.) (2007). *Racism Index 2006: Racism towards the Arab Palestinians Citizens of Israel*, Haifa: Center for the Study of Racism.

Arian Alan, (1998). *The Second republic: Politics in Israel*, Chatham N.J.: Chatham House.

Arieli Shaul and Michal Sfarad (2008) *A Wall and Fiasco: The Separation Wall – Security or Greed* (Tel Aviv: Yidiot Aharonot).

Aronson, Geoffrey (1990). *Israel, Palestinians, and the Intifada: creating facts on the West Bank*, London : Kegan Paun International, in Association with the Institute for Palestine Studies, Washington, D.C.

Arrighi, G. (1994) *The Long Twentieth Century: Money, Power, and the Origins of Our Time* (London: Verso).

Avineri, S. (1981). *The Making of Modern Zionism: The Intellectual Origins of the Jewish State* (London: Weidenfeld and Nicolson).

Azoulay, A. and Ophir, A. (2008). This Regime Which Is Not One: Occupation and Democracy between the Sea and the River, Tel Aviv: Resling (Hebrew).

Barber, B. (2004) *Fear's Empire: War, Terrorism, and Democracy* (New York: W. W. Norton and Co.).

Ben Eliezer, U. (1998). The Making of Israeli Militarism, Bloomington: Indiana University Press.

Ben-Eliezer, U. (2001) 'Why there wasn't and is there a Civil Society in Israel?', The Characteristics of Civil Society in Israel, Beer Sheva'a: Ben-Gurion, Center for Research of Third Sector, pp 13-20.

Ben-Eliezer, U and Feinstein, Y. (Spring 2007). «The Battle Over Our Homes»: Reconstructing/Deconstructing Sovereign Practices Around Israel's Separation Barrier on the West Bank, *Israel Studies* 12 (1): 171-192.

בן גוריון דוד, «צבא להגנה ולבניין», במסדר מח»כ, 13 בנובמבר 1948, אצל: צפדיה, 2008: 52.

Benvenisti, 1987. *Report, Demographic, Economic, legal, social and political developments in the West Bank*, West Bank Data Base Project.

Be'Tzelem, *Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank* (May 2002).

Chatterjee, Partha (1993) The Nation and its Fragments (Princeton: Princeton University Press).

Chua, A. (2007) *Day of Empire: How Hyperpowers Rise to Global Dominance and Why they Fall* (New York: Anchor Books).

Cohen, Stuart, 1993 «The Hesder Yeshivot in Israel: A Church-State Military Arrangement», *Journal of Church and State* 35: 113-130.

Kimmerling, B. (1983) *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics*, Berkeley: Institute of International Studies, University of California.

Kimmerling, B. (1993) 'Religion, Nationalism and Democracy in Israel', *Zmanim* 50-51: 116-131.

Kimmerling, B. (2003) *Politicide: Ariel Sharon's wars against the Palestinians*, London: Verso.

Kimmerling, B. and Migdal, J. (1994) *The Palestinians: The Making of a People*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Kretzmer David (2002) *The Occupation of Justice* (Albany: University of New York Press).

Liebman, C. and Don Yihyi, E. (1983) *Civil Religion in Israel: Traditional Judaism and Political Culture in the Jewish State* (Berkeley, Calif. : University of California Press).

Lustick, I. (1980) *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority* (Austin: University of Texas Press).

Machiavelli, N. (1952) *The Prince* (New York: New American Library of World Literature).

Masalha, N. (2000) *Imperial Israel and the Palestinians: The Politics of Expansion*, London: Pluto Press.

Morris, Benny (1994) *1948 and after: Israel and the Palestinians* (Oxford: Clarendon Press).

Morris Beny (2001) *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-2001* (New York: Vintage Books).

Makdisi Saree (2008) *Palestine Inside Out: An Everyday Occupation* (New York: W. W. Norton).

Oldfield, A. (1990) *Citizenship and Community: Civic Republicanism and the Modern World* (London: Routledge).

Oren, A. (2003) *Army and Space: The Use of Land by the IDF since the War of Independence until The Sinai Operation (1948-1956),* Doctoral Dissertation, Geography Department, Haifa University.

Oren, M., Hazoni, D. and Hazony, Y. (eds.) *New Essays on Zionism* (Jerusalem: Shalem Center, 2006)

Pedatzur, R. (1996) *The Victory of Confusion: Israeli Policy in the Territories after the Six Days War* (Tel Aviv: Eitan).

Peled, 1992 (1992) 'Ethnic Democracy and the Legal Construction of Citizenship: Arab Citizens of the Jewish State', *American Political Science Review*, 86, 2: 432-443.

Peled, Y. (2007) 'Citizenship Betrayed: Israel's Emerging Immigration and Citizenship Regime', *Theoretical Inquiries in Law* 8, 2: Article 10.

Pettit, P. (1997) *Republicanism : A Theory of Freedom and Government* (Oxford: Oxford University Press).

Pocock, J. G. A. (1975) *The Machiavellian moment : Florentine political thought and the Atlantic Republican tradition* (Princeton: Princeton University Press).

Rousseau, J.J. (1985) *The Government of Poland* (Indianapolis: Hackett Publishing Company).

ששון טליה, חוות דעת (ביניים) בנושא מאחזים בלתי מורשים מוגש לראש הממשלה אריאל שרון (ירושלים: חמו»ל, 2005).

Shafir, G and Peled, Y. (2002) Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship, Cambridge: Cambridge University Press.

שפירא יונתן, אליטה ללא ממשיכים: דורות של מנהיגים בחברה הישראלית (תל אביב: ספריית פועלים, 1984).

Conklin Alice (1997) A Mission to Civilize: The Republican Idea of Empire in France and West Africa, 1895-1930 (Stanford: Stanford University Press).

Cook Jonathan (2006) *Blood and Religion: The Unmasking of the Jewish and Democratic State* (London: Pluto Press).

Day David (2008) *Conquest: How Societies Overwhelm Others* (Oxford: Oxford University Press)

Doumani, B. (1995) *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1900*, Berkely, CA.: University of California Press.

Eldad, Y. (2007) *The Jewish Revolution: Jewish statehood* (Jerusalem: Gefen).

Feige, M. (2009) *Settling in the Hearts: Jewish Fundamentalism in the Occupied Territories*, Detroit: Wayne State University Press.

Feinman, I. R. (2000) *Citizenship Rites: Feminist Soldiers and Feminist Antimilitarists* (New York: New York University Press).

Ferguson, N. (2004) *Colossus: the Price of America's Empire* (New York: Penguin Books).

Finkelstein, I. and Silberman, A. (2006) *David and Solomon: In Search of the Bible's Sacred Kings and the Roots of the Western Tradition* (New York: Free Press)

Friedman R. (1992) *Zealots for Zion: Inside Israel's West Bank Settlement Movement* (New York: Random House).

Gans, Ch. (2008) *A Just Zionism: On the Morality of the Jewish State*, New York: Oxford University Press.

Gavison, R. (2002) 'The Jewish State: A Principle Justification', Tchelet, 13: 50-88.

Gordon, N. (2008) *Israel's Occupation* (Berkeley: University of California Press).

Goremberg, G. (2006). *The Accidental Empire – Israel and the Birth of the Settlements, 1967-1977*, (New York: Times Books.

Grinberg, L. (1991) *Split Corporatism in Israel*, (Albany: SUNY Press).

Grinberg, L. (1993) *The Histadrut Above All*, (Jerusalem: Nevo)

Grinberg, L. (2008) *Politics and Violence in Israel: Democracy versus Military Rule* (London: Routledge).

Haklai, O. (2007) «Religious-Nationalist Mobilization and State Penetration: Lessons from Jewish Settlers' Activism in Israel and the West Bank», *Comparative Political Studies*, 40(6): 713-739.

Hobsbaum Eric (1989) *The Age of Empire*, 1875-1914 (New York: Vintage).

Jamal, A. (ed.) (2010). *Dialectics of Memory and Forgetfulness in the Israeli Independence and Palestinian Nakba: A Contemporary Perspective* (Hebrew).

Jamal, Amal (2008). «The racialization of time and hardship» in: *Racism in Israel*, eds: Yehuda Shinhav and Yossi Yona, Jerusalem: The Kibbutz Hameuchad and Van Leer Institute.

Kedar S. (1998) «Majority Time, Minority Time: Land, Nation and the (Dini) Law of Occupying Settlement in Israel, *Iyoni Mishpat*, 11, 3: 665-746.

Kemp, A. (2004) *Israelis in Conflict: Hegemonies, Identities and Challenges* (Brighton: Sussex Academic Press).

Khalidi, Rashid (1997) *Palestinian Identity: The Making of a Modern Political Consciousness* (New York: Columbia University Press).

Shapira, Y. (1984) *An Un-Continued Elite: Generations of Leadership in Israeli Society* (Tel Aviv: Poalim Library).

Sharon, A. (1989) *Warrior: The Autobiography of Ariel Sharon* (Bnei Brak: Steimatzky).

שירן אסנת, **נקודות עוז** (תל אביב: משרד הביטחון, 1998).

Shiran, O. (1998) *Courageous Posts* (Tel Aviv: Security Ministry).

שבות, אברהם, **העליה אל ההר: ההתיישבות היהודית המתחדשת ביהודה** ושומרון (ירושלים: ספריית בית אל, 1998).

Shvout, A. (2002) *The Climb to the Mountain: The New Jewish Settlement in Judea and Samaria* (Jerusalem: Beit El Library).

Skinner, Q. (1998) *Liberty Before Liberalism* (Cambridge: Cambridge University Press).

Snyder, C. (1999) *Citizen-Soldiers and Manly Warriors: Military Service and Gender in the Civic Republican Tradition* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, Inc.).

Solomonica, D. (1989) *Gush Emunim: Faith Transformed into a Political Social Movement* (Ann Arbor, Mich.: University Microfilms International).

Steger, M. (2006). 'Imperial Globalism, Democracy, and the «Political Turn»', *Political Theory*, 34:3. Pp. 372-382.

Suleiman Taufik Ayoub and others Vs. Defense and 2 others, P»D LG(2) 113).

Sternhel, Z. (1998) *The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism, and the Making of the Jewish State* (Princeton: Princeton University Press).

סבירסקי שלמה, אתי קנור-אטיאס ואלון אתקין, **מימון ממשלתי להתיישבות הישראלית ביש»ע והגולן בשנות ה-90: שלטון מקומי, מדיניות דיור וסלילת כבישים** (תל אביב: מרכז אדוה).

Swirski, S., Konor-Atias, E. and Atkin, A. (2002) *Governmental Funding of the Israeli Settlement in the OPTs and the Golan Heights in the 1990s: Local Councils, Housing and Roads Paving* (Tel Aviv: Adva Center).

Swishor C. (2004) *The Truth about Camp David: The Untold Story about the Collapse of the Middle East Peace Process* (New York: Nation Books).

צפדיה ארז, «צבא וחברה בראי אידיאולוגיות ופרקטיקות מרחביות», בתוך: גבי שפר, אורן ברק ועמירם אורן (עורכים) **צבא שיש לו מדינה?** (ירושלים: כרמל, 2008), עמ' 45-66.

Tzfadia, E. (2008) «Are we Really Separating?: The Military and Society in Face of Spatial Ideology and Practice, in: Gabi Shefer, Oren Barak and Amiran Oren (eds.) *An Army that Has a State*? (Jerusalem: Carmel), pp. 45-66.

צור נדיר, «מי מפחד ממונחי ביטחון»», בתוך: גבי שפר, אורן ברק ועמירם אורן (עורכים) **צבא שיש לו מדינה?** (ירושלים: כרמל, 2008), עמ' 92-120.

Tzur, N. (2008) «Who is Afraid from Security Terms?», in: Gabi Shefer, Oren Barak and Amiran Oren (eds.) *An Army that Has a State*? (Jerusalem: Carmel), pp. 92-120.

Viroli, M. (1998) On Civic Republicanism: Reply to Xenos and Yack, *Critical Review*, 12 (1/2): 189-196.

Viroli, M. (1995) *For Love of Country: An Essay on Patriotism and Nationalism*, Oxford: Oxford University Press.

Weitzman, E. (2007) *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation* (London: Verso).

Wilder, G. (2001) «Framing Greater France between the Wars», *Journal of Historical Sociology*, vol. 14, no. 2 (June 2201), pp. 198-225.

Wolf E. (1982) Europe and the Peoples without History (Berkeley: University of California Press).

Zertal, E. and Eldar A. (2007) *Lords of the Land: The War over Israel's Settlements in the Occupied Territories, 1967-2007*, New York: Nation Books.

Zerubavel Yael (1995) *Recovered Roots: Collective Memory and the making of Israeli National Tradition* (Chicago: University of Chicago Press).

Report on Israeli Settlement, vol. 1, no. 2 (1991). http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-1/no.-2

Report on Israeli Settlement, vol. 9, no. 2 (1999). http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-1/no.-2

مصادر بالعبرية

أزولاي، أريئيلا وأوفير، عدي (٢٠٠٨) نظام ليس واحدا (١٩٦٧-)، تل أبيب: ريسلينغ.

كرا، باروخ، هآرتس،٢٠٠٠/٢/٦

هآرتس، ٢٠٠١/٤/١٢

هآرتس، ٢٠٠٩/٣/١٩

شابيرا، يونتان (١٩٧٥) قوة تنظيم سياسي، تل أبيب: عام عوفيد.

زرتال، عيديت وإلدار، عكيفا (٢٠٠٤)، أسياد البلاد، أور يهودا: كنيرت.

مصادر بالعربية

بشير، نبيه (٢٠٠٤) حول تهويد المكان - المجلس الإقليمي مسغاف في الجليل - دراسة أولية لحالة، حيفا: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.